العدل
حزب العدل

مصر
فى عالم ما بعد كورونا

آفاق الإقتصاد بين حتمية تغيير السياسات واستثمار الفرص البديلة

مايو 2020

ما زلنا فى بداية العاصفة أو منتصفها على الأرجح". هكذا يتحدث الإقتصاديون والمفكرون عن أخطر جائحة ضربت العالم من حيث حدة الصدمة واتساعها. هل هى لحظة مخاض حقا؟، بمعنى هل كوكب الأرض على موعد مع ولادة نظام عالمى جديد، بكل ما يعنيه ذلك من انتهاء دور الأمم المتحدة ونهاية العولمة وربما "موت الديموقراطية" أيضا؟، أم أنه مجرد تسارع فى وتيرة تغيير بدأ قبل سنوات فى نمط تفاعلات وقيم النظام الدولى؟.

كل الأقواس لا تزال مفتوحة.. والجدل المحتدم حول مدى عمق أو هامشية تأثيرات الجائحة، لن ينتهى على أية حال فى الأمد المنظور. فعدم اليقين حول "عالم ما بعد كورونا"، يسيطر على الجميع من أول صناع القرار السياسى والمؤسسات الدولية وحتى مراكز الفكر والدراسات التى لم تتوقف عن محاولة استدعاء وصك مصطلحات جديدة لتفسير التحولات المصاحبة للأزمة: "سياسات الإنعزالية، "ارتداد العولمة"، و"إعادة هندسة النظام الدولى"، "صدارة الدولة القومية"، "مراجعة جدوى التكامل الإقليمى"، "مركزية الرعايا الصحية"، و"دور الذكاء الإصطناعى والاستغلال الاقتصادى للفضاء فى إعادة تشكيل العولمة".

فى هذا العالم المضطرب، تبدو مصر - التى تجاوزت بثبات نحو عقد من الإضطراب السياسى والإرهاب - وكأنها على موعد استثنائى مع القدرالذى يأبى أن يتنفس أهلها الصعداء بعد ما قدموه من تضحيات على مدى سنوات طويلة من أجل نجاح برنامج الإصلاح الإقتصادى، لتفاجئهم أزمة كورونا بكل تداعياتها شديدة الوطأة.

خطورة الوضع العالمى والإقليمى على جميع المستويات، تضع الجميع: حكومة ومؤسسات دولة ومجتمع، أمام تحدى جديد، بل حربا جديدة، تستدعى المكاشفة والشفافية وتحديد موقع ودور كل فرد ومؤسسة فى هذه الحرب المفتوحة.

وإيمانا من حزب "العدل" بدوره الوطنى، نقدم هذه الورقة السياسية، التى حاولنا فيها عرض بيانات الوضع الإقتصادى فى مصر حتى يوم 20 مايو الجارى مع تحليل عام لهذا الوضع من وجهة نظر سياسية، واقتراح مجموعة من التوصيات فى إطار رؤية الحزب التى تقاطعت مع ما طرحه عدد من الخبراء البارزين خلال الفترة الأخيرة.

وتنقسم هذه الورقة إلى 3 محاور، هى: وصف الواقع الحالى للإقتصاد المصرى فى ضوء التداعيات الإقتصادية العالمية والإقليمية للأزمة، وحدود المخاطر التى تتهدد الإقتصاد المصرى فى ظل أزمة كورونا، وأخيرا اقتراح مجموعة من التوصيات التى تستهدف تغيير السياسات واستثمار الفرص البديلة[1].

(١) البيانات الواردة فى هذه الورقة جرى تحديثها حتى ٢٠ مايو الجارى. وسعيا لتحقيق التوازن والدقة فى المعالجة، اعتمدت الورقة على بيانات وتصريحات رسمية للحكومة المصرية ومؤسسات دولية كالبنك الدولى وصندوق النقد الدولى وتقارير إقتصادية لمؤسسات إقتصادية دولية. ويؤكد الحزب، على أن البيانات الواردة فى هذا التقدير تقع على عاتق الجهات التى أصدرتها، مع نسبية صحة هذه البيانات قياسا بوقت صدورها.

المحور الأول – وضع الإقتصاد المصرى فى ضوء تداعيات الجائحة

1 - الوضع العالمى والإقليمى

يلقى الوضع العالمى فى ظل أزمة كورونا بظلال قاتمة على آفاق الإقتصاد فى الدول النامية ومن بينها مصر.

الناتج القومى العالمى:

- توقعت «الأمم المتحدة» يوم 13 مايو الجارى، انكماش الاقتصاد العالمى بنسبة 3.2 بالمئة فى العام الجارى 2020، بعد أن تسببت جائحة فيروس كورونا في فرض قيود صارمة على النشاط الاقتصادى وزيادة الضبابية وأوقدت شرارة أسوأ ركود منذ الكساد العظيم.

وذكر تقرير لـ«إدارة الشئون الاقتصادية والاجتماعية» بالأمم المتحدة يوم 13 مايو الجارى: من المرجح أن يكون تعافي الناتج الاقتصادي تدريجيا فى 2021، مشيرا إلى أنه من المتوقع أن يفقد الناتج الاقتصادى العالمى حوالي 8.5 تريليون دولار فى 2020 و2021، ليمحو تقريبا مكاسبه التي تراكمت على مدى السنوات الأربع السابقة.

وكانت الإدارة توقعت في يناير الماضى نمو الاقتصاد العالمي بين 1.8 و2.5 بالمئة هذا العام. لكنها عادت بعد الأزمة لتؤكد أن «معركة الجائحة إذا طالت وأصبح ثمنها الاقتصادي باهظا، ستعيد تشكيل التجارة والعولمة على نحو جذرى».

- من جهته حذر «صندوق النقد الدولى» من أن أزمة جائحة كورونا قد تؤدى إلى أسوأ انهيار اقتصادي منذ الكساد الكبير في عقد الثلاثينات من القرن الماضى، بما يمثل تهديدا خطيرا لاستقرار النظام المالي العالمى، مشيرا إلى أن «الإغلاق الكبير» في دول العالم، يقدم «واقعا قاتما» لأصحاب القرار من السياسيين، الذين يواجهون «بلبلة شديدة بشأن مدة الصدمة وحدتها».

وتوقع الصندوق - فى تقريره عن «الاستقرار المالى العالمى» فى شهر أبريل الماضى - أن الجائحة الأطول ستمحو 3 فى المائة من الناتج المحلى الإجمالى هذا العام مقارنة بخط الأساس، في حين أن زيادة انتشار الفيروس بالإضافة إلى استئناف نشاطه العام المقبل سيعنى إنتاجًا أقل بنسبة 8 فى المائة عما كان متوقعًا في عام 2021. أما فى حال انحسرت آثار الجائحة فى النصف الثانى من العام الجارى، فإن الصندوق توقع أن يستعيد النمو عافيته بنسبة 5.8 بالمئة العام المقبل.

وقالت كبيرة الاقتصاديين في الصندوق، غيتا غوبيناث، إن الأزمة قد تقلص إجمالي الناتج المحلي العالمي بحوالى 9 تريليونات دولار، خلال العامين المقبلين.

لكن الصندوق عاد يوم 12 مايو الجارى، ليعلن أنه من «المرجح جدا» أن يجرى المزيد من الخفض

لتوقعاته للنمو العالمي لأن فيروس كورونا يلحق ضررا بالكثير من الاقتصادات بصورة أكثر حدة مما كان متوقعا في السابق[2] .

وذكر الصندوق «أن البيانات الواردة من دول كثيرة هي أسوأ من توقعاتنا المتشائمة بالفعل.. من المرجح جدا أن نصدر تحديثا لتوقعاتنا في وقت ما من يونيو المقبل، وفي تلك المرحلة... فإن توقعاتنا هي أنه ستكون هناك أخبار أسوأ بعض الشئ من حيث كيفية رؤيتنا للعام 2020»[3] .

وحذرت مديرة صندوق النقد الدولى يوم 10 مايو الجارى من أن العودة إلى السياسات الحمائية قد يضعف آفاق التعافي العالمي في مرحلة حرجة، مبدية تخوفها من أن عودة الولايات المتحدة والصين إلى إعادة إشعال حرب تجارية قد تقوض التعافي من جائحة فيروس كورونا. وقالت إن إعادة إنعاش التجارة العالمية ضروري لضمان تعاف اقتصادي عالمى، مضيفة «وإلا سترتفع التكاليف وستنخفض الدخول وسنكون في عالم أقل أمانا».

ووفق التصور الأولى لصندوق النقد الدولى الصادر فى أبريل الماضى، فقد جاءت توقعاته للدول المتقدمة ودول الشرق الشرق الأوسط والناشئة على النحو التالى:

الدول المتقدمة: حذر الصندوق، من أن النمو الاقتصادي في الاقتصاديات المتقدمة لن يعود إلى حالته السابقة حتى عام 2022. وتوقع أن تنكمش اقتصادات الدول المتقدمة بنسبة 6.1 بالمائة خلال العام الجاري في حين يعتقد أن اقتصادات الدول الناشئة والنامية سوف تشهد انكماشاً بنحو 1 بالمائة. وتشير توقعات صندوق النقد إلى أن الناتج المحلي الإجمالي للولايات المتحدة سيتراجع بنحو 5.9 بالمائة هذا العام، بينما من المتوقع انكماش اقتصاد منطقة اليورو بنسبة 7.5 بالمائة، لكن الصين قد تسجل نمواً بنحو 1.2 بالمئة.

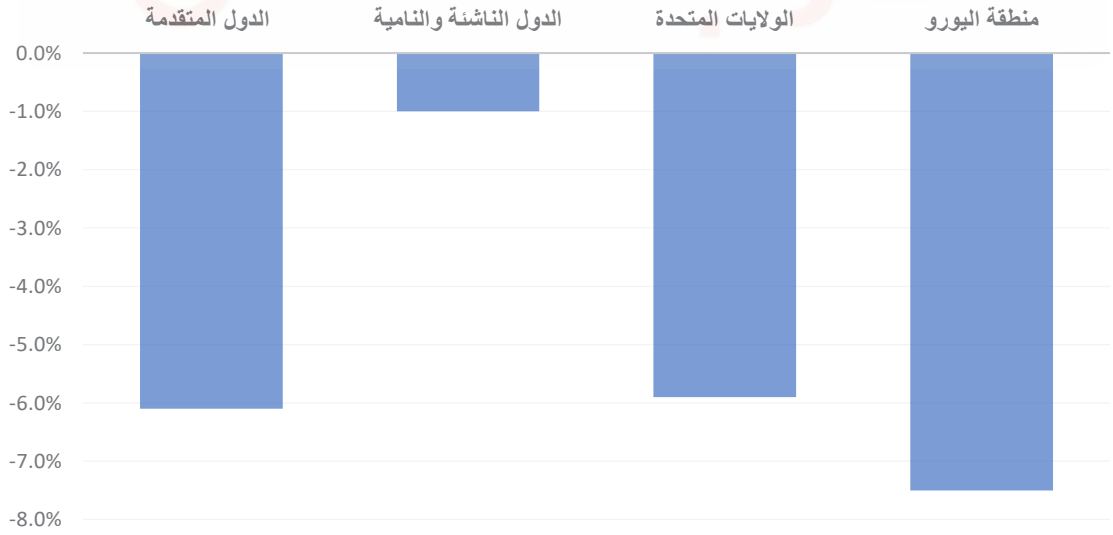

معدل الإنكماش الإقتصادى لدول العالم فى 2020

(٢) مديرة الصندوق كريستالينا جورجيفا - مؤتمر عن بعد برعاية «فايننشال تايمز» - ١٢ مايو ٢٠٢٠.
(٣) مديرة صندوق النقد - المرجع السابق.

الشرق الأوسط: توقع الصندوق، دخول غالبية دول منطقة الشرق الأوسط في عام من الانكماش، على أن تعاود النمو بقوة في العام المقبل 2021، لتنكمش اقتصاديات المنطقة بشكل عام بمعدل 2.8- في المائة، قبل أن ترتفع العام المقبل بنسبة 4 في المائة على أن تنمو اقتصاديات الدول المستوردة للنفط. وتوقع أن ينكمش الاقتصاد السعودي أكبر اقتصاديات المنطقة بمعدل 2.3 في المائة خلال العام الجاري، والامارات بنحو3.5- في المائة، والكويت 1.1- في المائة، وقطر 4.3- في المائة، وسلطنة عمان 2.8- في المائة.

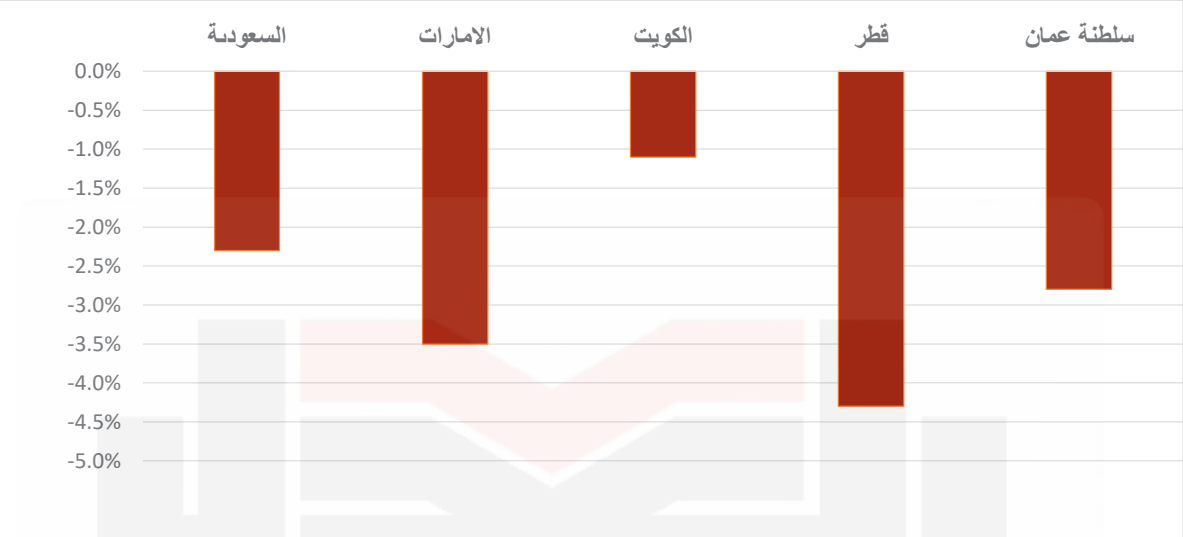

معدل الإنكماش الإقتصادى بدول الخليج فى 2020

الإقتصادات الناشئة: أفاد الصندوق بأن بعض الاقتصادات الناشئة والمبتدئة ليس لديها القدرات التي لدى الدول الغربية وتواجه «عاصفة بمعنى الكلمة» لأن المصاعب الاقتصادية تفاقمها تدفقات قياسية للأموال إلى الخارج وتراجع فرص تمويل الدين الخارجي.

وتوقعت كبيرة الاقتصاديين في الصندوق أن تتعرض الاقتصاديات المتقدمة والنامية لدخول فترة ركود، لم يشهدها العالم منذ الكساد الكبير. وأوضح الصندوق أن هذا السيناريو قد يؤدي بالاقتصاديات التي تعاني من ديون كبيرة إلى دخول دوامة من التدنى، محذرا من أن المستثمرين ربما لا يرغبون في إقراض مثل تلك البلدان، وسيؤدي هذا إلى زيادة تكاليف الاقتراض.

وفى وقت لاحق قالت كريستالينا جورجيفا مديرة صندوق النقد الدولى يوم 10 مايو الجارى، أن الصندوق قدم تمويلا طارئا إلى خمسين من أصل 103 دول طلبت المساعدة. ولا تزال الدول الفقيرة تواجه خطرا كبيرا في ظل انخفاض التحويلات بشكل حاد وتهاوي أسعار السلع الأساسية، حتى مع انخفاض معدلات الوفيات جراء الفيروس بالمقارنة مع بعض الدول الأكثر ثراء.

2- المؤشرات الكلية للإقتصاد المصرى قبل الجائحة

(وفقا لتقديرات البنك الدولى)

طبقت مصر برنامج إصلاح اقتصادي يهدف إلى تحقيق الاستقرار الاقتصادى ومعالجة اختلالات الاقتصاد الكلى من خلال تحرير نظام سعر الصرف، وتدابير ضبط أوضاع المالية العامة، وإصلاحات قطاع الطاقة.

وساعدت هذه التدابير على حفز معدلات النمو، وتحقيق فائض قوى في الموازنة الأولية، وخفض نسبة الدين إلى إجمالى الناتج المحلى، وإعادة تجديد الاحتياطيات الأجنبية. وساعدت إصلاحات قطاع الطاقة على القضاء على النقص الحاد في إمدادات الكهرباء، وفي الوقت نفسه على تحفيز الاستثمارات فى مصادر الطاقة المتجددة.

وأجرت الحكومة إصلاحات تشريعية رئيسية لتحسين مناخ الأعمال، مما انعكس بصورة إيجابية على ترتيب تصنيفها الائتمانى السيادى.

وارتفع نمو إجمالي الناتج المحلى الحقيقى فى مصر إلى 5.6 بالمئة في السنة المالية 2018-2019، مقارنة بنسبة 4.6 بالمئة في السنوات الثلاث السابقة. وقد استمر هذا الأداء القوي طوال النصف الأول من السنة المالية 2019-2020، مدفوعا بشكل رئيسي بالاستثمارات وتحسن ميزان صافي الصادرات. وكانت وتيرة إيجاد فرص العمل بطيئة نوعا ما، حيث ظلت نسبة العاملين ضمن السكان في سن العمل منخفضة في حدود 39 بالمئة، بينما استأنف البنك المركزي المصرى، تطبيق دورة تخفيف السياسة النقدية في النصف الأول من السنة المالية 2020، مما أسهم في تعاف ناشئ في الائتمان الخاص.

وخفض البنك المركزي المصرى، أسعار الفائدة عدة مرات متتالية، بعد تراجع قوي في معدل التضخم إلى 5.8 بالمئة في المتوسط مقابل 14 بالمئة في النصف الأول من السنة المالية 2018-2019، مدعوما بالتأثير الإيجابي لسنة الأساس واحتواء معدل التضخم فى أسعار الأغذية.

وبحسب البنك الدولى، فقد تحسنت حسابات المالية العامة في مصر، ولكنها لا تزال تحت وطأة الضغوط، ويرجع ذلك فى الأساس إلى تدنى عائدات الضرائب. وتراجع عجز الموازنة إلى 8.1 بالمئة من إجمالي الناتج المحلي في السنة المالية 2018-2019، مقابل 9.7 بالمئة فى العام السابق. وفى حين استمر الفائض الأساسي في الزيادة في أوائل السنة المالية 2019-2020، تشير البيانات الأولية إلى انخفاض نسبة الإيرادات إلى إجمالي الناتج المحلى، ولاسيما من ضريبة القيمة المضافة، مما يعكس ضعف الاستهلاك الخاص.

وانخفضت نسبة الدين الحكومي إلى إجمالي الناتج المحلي بصورة حادة بنسبة 18 نقطة مئوية على مدى العامين الماضيين، إلا أنها لا تزال مرتفعة بنسبة 90.3 بالمئة في نهاية السنة المالية 2018-2019، ولا تزال مدفوعات الفوائد الكبيرة تشكل عبئا ثقيلا على الموازنة.

واستقرت الاحتياطيات الأجنبية قبل أزمة كورونا عند مستويات مريحة، حيث استقرت عند 45.5 مليار دولار في نهاية فبراير 2020، وهى تغطى 8 أشهر من الواردات السلعية، إذ تمت زيادتها على مدار السنوات الثلاث الأخيرة، بشكل رئيسي من خلال تحويلات العاملين بالخارج والمهاجرين وإصدارات سندات بعملات أجنبية وشراء الأجانب لسندات وأذون الخزانة، إلى جانب الاقتراض الخارجي، بيد أن الصادرات والاستثمارات الأجنبية المباشرة لم تتعاف بعد.

وعبر البنك الدولى قبل الجائحة، عن مخاوفه بشأن رفاهة الأسر نظرا لعدم تعافى مستويات الدخل الحقيقي بعد الزيادة الكبيرة في معدل التضخم في السنتين السابقتين. وقد ارتفع معدل الفقر، وفقاً لخط الفقر الوطنى، من 27بالمئة فى 2015 إلى 32.5 بالمئة في السنة المالية 2017-2018.

وطبقت مصر عدداً من التدابير بشأن تعزيز شبكة الأمان الاجتماعي، منها توسيع مظلة برنامج تكافل وكرامة القائم للتحويلات النقدية، حيث أضافت 60 ألف أسرة جديدة في مارس الماضى، ومن المتوقع إضافة 100 ألف أسرة أخرى في السنة المالية الجديدة.

3- تداعيات الأزمة على الإقتصاد المصرى

معدل النمو: توقع صندوق النقد الدولى - فى تقرير «آفاق الاقتصاد العالمى» الذى أصدره شهر أبريل الماضى - أن تكون مصر الدولة الوحيدة التى تحقق نمو اقتصادى إيجابى فى 2020، وسط انكماش جميع اقتصاديات المنطقة، بسبب جائحة كورونا. ووفق تصور أولى فقد خفض الصندوق - الذى يقيم حساباته على السنة الميلادية وليس المالية - توقعاته لنمو الاقتصاد المصري إلى 2 فى المائة فى العام الجارى2020، و2.8 فى المائة فى 2021، مقابل 5.6 بالمئة فى العام الماضى 2019، فى وقت توقع استطلاع لوكالة «رويترز» الشهر الماضى، أن ينمو اقتصاد مصر بنسبة 3.5 بالمئة فى السنة المالية 2020-2021، انخفاضا من 5.9 بالمئة توقعها اقتصاديون قبل ثلاثة أشهر فقط، أى قبل اجتياح فيروس كورونا للعالم. وبحسب متوسط توقعات 20 اقتصاديا شملهم الاستطلاع في الفترة من 12 إلى 20 أبريل، فإن معدل النمو في السنة المالية الحالية التى تنتهى فى 30 يونيو المقبل، سوف يسجل 3 بالمئة انخفاضا من 5.8 بالمئة في التقديرات السابقة، فى وقت عدّلت الحكومة أيضا تقديراتها بالخفض، متوقعة نموا نحو 4 بالمئة فى 2019-2020 بحجم خسائر فى الناتج المحلى الإجمالى يصل إلى نحو 105 مليارات جنيه، بما يمثل 2 بالمئة من ناتج عام 2018-2019 (4)، فيما توقعت الحكومة معدل نمو عند 3.5 بالمئة فى العام المالى المقبل 2020-2021 حال انتهاء أزمة كورونا فى نهاية العام المالى الحالى 2019-2020، ولكن في حال استمرت الأزمة حتى ديسمبر 2020، فمن المتوقع أن ينخفض معدل النمو المستهدف إلى 2 بالمئة.

(٤) موقع «الهيئة العامة للإستعلامات» - «الوزراء» يستعرض تقريراً حول أهم مؤشرات الاقتصاد خلال الربع الثالث والأشهر التسعة الأولى للعام ٢٠١٩-٢٠٢٠- ٢٠ مايو ٢٠٢٠.

لكن «إن.كيه سى أفريكان»، هى الوحيدة التي توقعات ركودا اقتصاديا في مصر في سنة 2020-2021 كاملة وانكماش الاقتصاد 1.7 بالمئة، قائلة: انخفاض النمو الاقتصادي يعكس استهلاكا واستثمارات وصادرات أضعف.

ونما الاقتصاد المصرى بنسبة 5.6 بالمئة في النصف الأول من السنة المالية 2019-2020، وبنسبة 5 بالمئة فى الربع الأول من العام الجارى (الثالث من السنة المالية 2019-2020) انخفاضا من 5.8 بالمئة كانت متوقعة قبل الجائحة، وسط توقع حكومى بأن يهبط النمو فى الربع الأخير من السنة المالية الحالية إلى حوالى 1 بالمئة. وتبدأ السنة المالية لمصر في أول يوليو وتنتهي فى 30 يونيو.

وفيما يتعلق بالمساهمة القطاعية في الناتج المحلي الإجمالى خلال الربع الثالث من العام المالى 2019-2020، أشارت وزيرة التخطيط إلى أن إنتاج قطاعات الصناعة، وتجارة الجملة والتجزئة، والأنشطة العقارية، والتشييد والبناء، والزراعة بلغت مساهمته نحو 50 بالمئة من الناتج المحلي الإجمالى، مشيرة إلى أنه مع الانكماش الذي شهده كل من قطاعي السياحة والصناعة خلال الشهر الأخير من الربع الثالث، انخفضت نسبة مساهمة السياحة إلى 2.7 بالمئة مقابل 3 بالمئة في فترة المقارنة، كما انخفضت نسبة مساهمة الصناعة من 12.8 بالمئة إلى 12.2 بالمئة فيما ارتفعت نسبة الاتصالات من 2.5 بالمئة إلى 2.7 بالمئة مع احتفاظها بمعدل نمو إيجابي ومرتفع بلغت نسبته 15 بالمئة (5).

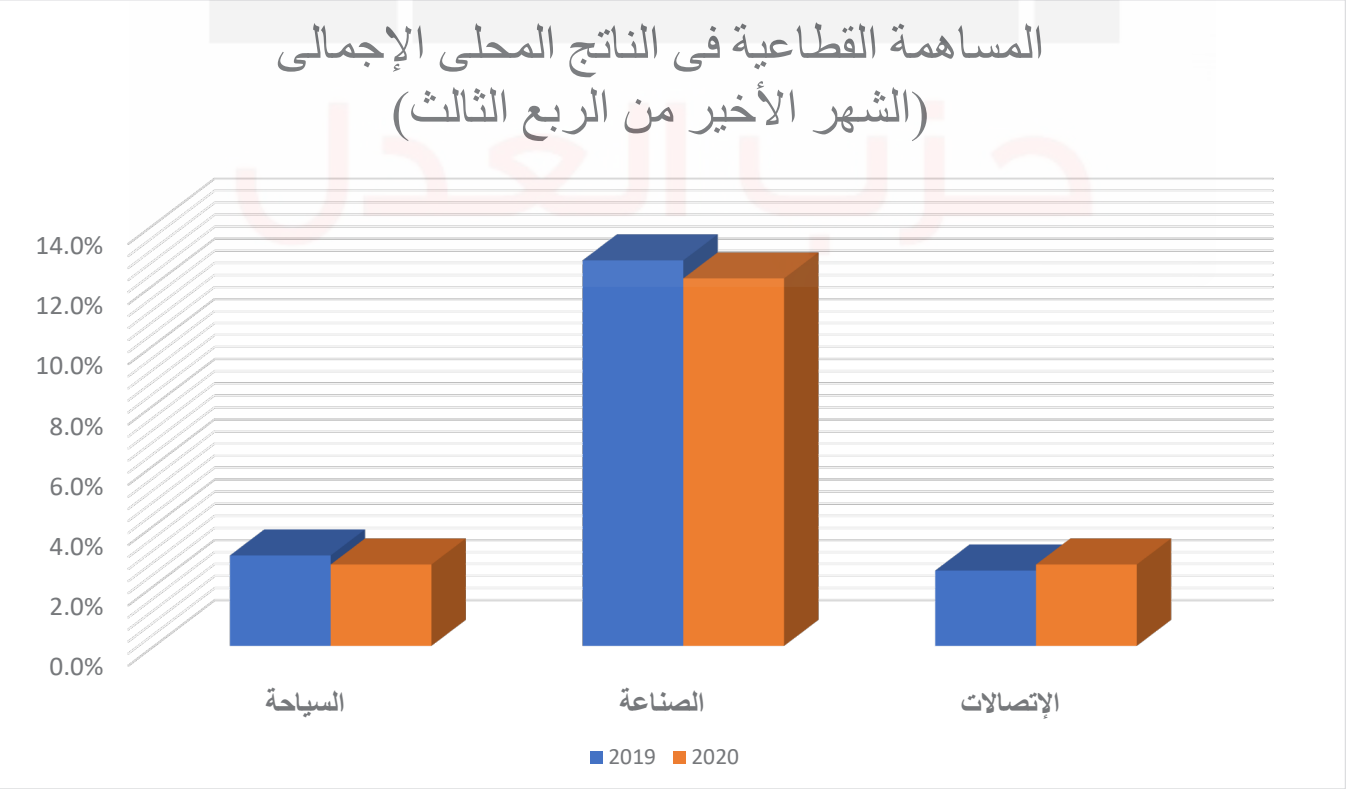

(٥) موقع «الهيئة العامة للإستعلامات» - المرجع السابق.

وتعزز اقتصاد مصر فى السنوات الثلاث الأخيرة بفضل نمو السياحة وتحويلات قوية للمصريين العاملين في الخارج وبدء الإنتاج من حقول الغاز الطبيعي التي جرى اكتشافها في الآونة الأخيرة.

ولكن منذ تفشي فيروس كورونا، انهارت السياحة وهوت أسعار الغاز الطبيعي وتهددت عائدات قناة السويس وتحويلات العاملين فى الخارج مع تراجع إيرادات النفط بدول الخليج حيث يعمل عدد كبير من المصريين.

وبجانب المصادر الأساسية مثل إيرادات قناة السويس والسياحة وتحويلات المصريين في الخارج وتصدير الغاز، تعتمد مصر على الاقتراض الخارجي وتدفقات الأموال الأجنبية الساخنة على أدوات الدين لتوفير الدولار.

وجراء فيروس كورونا، انكمشت أنشطة القطاع الخاص غير النفطى في مارس الماضى، بأسرع وتيرة منذ يناير 2017، بعد فترة وجيزة من تطبيق مصر إجراءات تقشف يدعمها صندوق النقد الدولى جرى توقيعه في نوفمبر 2016، بحسب مؤشر آي.اتش.اس ماركت لمديرى المشتريات بمصر(6) ، وسجل المؤشر 44.2 فى شهر مارس الماضي، انخفاضا من 47.1 فى فبراير وأقل بكثير من عتبة الخمسين الفاصلة بين النمو والانكماش.

وأشارت وزيرة التخطيط إلى أن مؤشر مديرى المشتريات انخفض إلى أدنى مستوى له على الإطلاق (29.7) في أبريل 2020، متأثراً بأزمة فيروس «كورونا»، والتى أدت إلى تراجعات حادة في الإنتاج والطلبات الجديدة، فيما تحسنت التوقعات المستقبلية لرجال الأعمال في شهر أبريل مقارنة بشهر مارس حيث أثرت شدة الأزمة في بدايتها والإعلان الرسمي لحالة الركود على توقعاتهم، إلا أن سياسات التعايش والانفتاح التدريجي ساهمت في تفاؤل البعض، ومن المحتمل أن يبدأ المؤشر في التحسن خلال الأشهر القادمة مع تكيف العديد من المصانع والشركات مع الإجراءات الاحترازية وإعادة فتح المعاملات في العديد من الدول (7).

واتخذت الحكومة حزمة إجراءات لتحفيز الإقتصاد، شملت تقديم الدعم للقطاعات المتضررة وأهمها الصحة والسياحة والصناعة، بالإضافة إلى تنشيط البورصة المصرية، ومساندة العمالة المنتظمة وغير المنتظمة.

حزمة الـ 100 مليار جنيه: فى مارس 2020، أعلنت مصر تخصيص مبلغ 100 مليار جنيه مصري (يُقدر بنسبة 1.6 بالمئة من إجمالي الناتج المحلي للسنة المالية -2019 2020) كحزمة استجابة طارئة لمواجهة جائحة كورونا في مصر.

ووفقا لوزير المالية فإن الـ 100 مليار جنيه تم تخصيصها لصندوق طوارئ للتعامل مع الازمة، منوها إلى

(٦) رويترز - تسارع انكماش القطاع الخاص غير النفطي بمصر تحت وطأة الفيروس - ٥ أبريل ٢٠٢٠.
(٧) موقع «الهيئة العامة للإستعلامات» - المرجع السابق

أن الحكومة أتاحت مُخصصات إضافية بحوالي 5.1 مليار للصحة، وحوالى 5 مليارات جنيه لوزارة التموين بغرض توفير احتياجات إضافية من القمح والسلع التموينية، و10 مليارات جنيه إضافية لمساعدة الموردين وغيرهم فى سداد الالتزامات وخاصة المرتبات للعاملين، فيما يجرى العمل فى الفترة الحالية على تخصيص 10 مليارات جنيه لدعم بعض الأوجه الأخرى خاصة في مجال شركات السياحة والطيران وقطاعات اخري متضررة (8).

ونظمت الحكومة صرف إعانة شهرية مُخصصة لمرة واحدة للعمالة غير المُنتظمة المُتضررة من تداعيات تفشي فيروس كورونا، مستهدفة 1.5 مليون عامل. وتبلغ قيمة المنحة 500 جنيه شهريا لمدة 3 أشهر متتالية تبدأ في 13 أبريل 2020. كما أقرت زيادات استثنائية في الأجور ومعاشات التقاعد (بنسبة 14 بالمئة ابتداء من السنة المالية التالية)، ورفعت حد الإعفاء الضريبي وطبقت الحد الأدنى للأجور.
ورأى محللون أن أغلبية مبلغ الـ 100 مليار جنيه مصرى كحزمة استجابة طارئة لمواجهة جائحة كورونا في مصر، ذهبت إلى أصحاب الأعمال والكريديت كارد، ولم تذهب مباشرة إلى جيوب المتضررين من الأزمة، فيما لم تغط إعانة الـ 500 جنيه غير نسبة محدودة من هؤلاء المتضررين، وهو الأمر الذى لا يتفق مع الغرض من مثل هذه الحزم التى تستهدف بالأساس ضخ سيولة نقدية فى المجتمع تجنبا للدخول فى دوامة من الركود.

دعم البورصة بـ 20 مليار جنيه: فى 22 مارس أعلن الرئيس عبد الفتاح السيسى عن مبادرة بقيمة 20 مليار جنيه من أموال البنك المركزى لدعم البورصة فى مواجهة التداعيات السلبية الناجمة عن تفشى كورونا عبر شراء أسهم فى الشركات المدرجة، فى أعقاب قيام بنكا «مصر» و«الأهلى» بطرح مبادرة مماثلة بشراء أسهم بقيمة 3 مليارات جنيه بهدف توفير سيولة فى سوق المال والاستفادة من تهاوى أسعار بعض الأسهم إلى ما دون سعر الطرح.
ووفقا لمسئول بالبنك المركزى، فإن البنك سيشترى أسهم بقيمة 20 مليار جنيه في الشركات المدرجة لدعم البورصة مع استمرار تقلبات السوق جراء الأزمة. ويمثل هذا الرقم نحو 5 بالمئة من القيمة السوقية الإجمالية لمكونات مؤشر EGX100 البالغة نحو 380 مليار جنيه (9).

وسجلت البورصة المصرية خسائر قدرها 175.4 مليار جنيه خلال تعاملات الربع الأول من العام الجاري 2020، ليغلق رأس المال السوقي للأسهم المقيدة عند 532.9 مليار جنيه بنهاية مارس الماضى، مقابل 708.3 مليار جنيه بنهاية ديسمبر 2019، بتراجع قدره 24.76 بالمئة (10).

(٨) وزير المالية محمد معيط - المرجع السابق.
(٩) موقع «إنتربرايز» - البنك المركزي يعتزم شراء أسهم بـ ٢٠ مليار جنيه لدعم البورصة المصرية - ٢٣ مارس ٢٠٢٠.
(١٠) موقع «أموال الغد» - خبراء: تفعيل مبادرة المركزي يُعيد للبورصة سيولتها ويحسن مركزها الإقليمى بالاسواق الناشئة - ٤ مايو ٢٠٢٠.

ورأى محللون أن مبادرات دعم البورصة بـ23 مليار جنيه المخصصة من بنوك «المركزى» و«الأهلى» و«مصر»، عبر شراء الأسهم، ليست هى الطريقة الأمثل لإنقاذ البورصة بالنظر إلى أن أداء البورصة يبقى مهددا بالتراجع مرة ثانية بعد نفاد هذه الأموال، مشيرين إلى أنه كان من الأفضل توجيه هذه الأموال نحو زيادة رؤوس أموال الشركات ومن ثم تعويمها، وهو ما سيؤدى إلى رفع أسعار أسهم هذه الشركات وتحويل خسائرها إلى أرباح والحفاظ على العمالة، مما يدفع إلى إنعاش البورصة.

خفض سعر الفائدة وطرح شهادات بعائد 15 بالمئة: فى خطوة مفاجئة ودعما لتقديم الائتمان ولاسيما إلى القطاع الخاص فى مواجهة التداعيات السلبية لجائحة كورونا، خفض البنك المركزى المصرى فى 16 مارس الماضى، أسعار الفائدة بشكل مفاجئ 300 نقطة أساس، بنسبة 3 بالمئة، فيما قام بنكا «مصر» و«الأهلى المصرى» فى وقت لاحق من الشهر نفسه، بطرح شهاد إدخار مرتفعة العائد بالعملة المحلية بنسبة 15 بالمئة هو الأعلى فى مصر لأجل عام واحدا، فى خطوة رأى محللون أنها أدت إلى حدوث ارتباك فى البنوك نتيجة انسحاب عملاء، وسحب السيولة من السوق، فيما بدا إشارة متناقضة مع قرار البنك المركزى بخفض سعر الفائدة والذى رأوا انه استهدف دفع المدخرات إلى التحول عن البنوك وجعل الأموال تدور فى الإقتصاد والمجتمع.

وجذبت شهادة 15 بالمئة أكثر من 94 مليار جنيه في بنكى «الأهلى» و«مصر» خلال شهر من بدء طرحها وحتى نهاية 22 أبريل، بحسب تصريحات سابقة لمسؤلى البنكين(11) .

فرض رسوم جديدة: ولتعويض التراجع فى الإيرادات، وافق مجلس النواب فى 4 مايو الجارى، على تعديلات قانونية لتنمية موارد الدولة نحو 15 مليار جنيه سنويا (955.4 مليون دولار) عن طريق زيادة الرسوم المفروضة على بعض الخدمات واستحداث أخرى جديدة على عدد من الأنشطة والسلع، وهى الخطوة التى وصفها محللون بأنها «صحيحة وفى التوقيت المناسب لمحاولة علاج مشكلة عجز الموازنة وتعويض جزء من الموارد الضريبية المتوقع تراجعها فى ظل تداعيات أزمة كورونا.. ولن يكون لها تأثير كبير على التضخم»(12) ، لكن حال طال تأثير أمد الجائحة على النشاط الإقتصادى فإن العائد المتوقع من هذه الرسوم سوف يبقى دون التوقعات.

وتضمنت الرسوم التى زادت قيمتها خدمات الشهر العقاري وعمليات الشراء من الأسواق الحرة والحفلات والخدمات الترفيهية التي تقام بالفنادق والمحال السياحية، بينما شملت الرسوم المستحدثة فرض 5 بالمئة من قيمة أجهزة المحمول ومستلزماتها، و2.5 بالمئة من قيمة فواتير الإنترنت للشركات والمنشآت، و10 بالمئة من قيمة عقود انتقالات الرياضيين ورسوم على تراخيص شركات الخدمات الرياضية وأغذية الكلاب والقطط والطيور الأليفة والتبغ الخام.

(١١) موقع «مصراوى» - مخاطر الأرباح والسيولة.. هل تتأثر البنوك بطرح شهادة العائد ١٥٪؟ - ٢٤ أبريل ٢٠٢٠.
(١٢) رويترز - مصر تفرض رسوما جديدة وتزيد أخرى لجمع ١٥ مليار جنيه سنويا - ٤ مايو ٢٠٢٠.

السياحة

أوقف انتشار فيروس كورونا المستجدة قطاع السياح الذى يمثل ما يتراوح بين 12 و15 بالمئة من الناتج المحلي الإجمالي، بشكل شبه تام، بعدما أغلقت البلاد مطاراتها أمام معظم حركة الملاحة في مارس، فيما توقع زراب بولوليكاشفيلى الأمين العام لمنظمة السياحة العالمية إنخفاض أعداد السياح حول العالم بنسب تتراوح بين 60 و80 بالمئة هذا العام. وقالت هالة السعيد وزيرة التخطيط المصرية إنها تتوقع أن تصل إيرادات السياحة، أحد المصادر الرئيسية للنقد الأجنبي، في السنة المالية الحالية 2019-2020 لنحو 11 مليار دولار بدلا من 16 مليارا كانت متوقعة قبل أزمة كورونا (13).

وفى حال استمرت الأزمة حتى ديسمبر المقبل، فإنه يتوقع عائد سياحى صفر فى السنة المالية 2020-2021، بالنظر إلى أن قطاع السياحة من القطاعات الترفيهية التى تتعافى بشكل بطئ. وحققت السياحة أعلى إيرادات فى تاريخها خلال العام الميلادي الماضي 2019 (يناير – ديسمبر) لتتجاوز 13.3 مليار دولار، بما يفوق أعلى معدلاتها السابقة المحقق في 2010 والبالغ 12.5 مليار دولار ومقابل 11.6 مليار دولار في العام الماضي 2018 بزيادة نسبتها 12.5 في المائة، وفقا للبنك المركزى المصرى. وأوضحت بيانات النشرة الإحصائية الصادرة عن البنك، ارتفاع إيرادات السياحة خلال النصف الأول من العام المالي 2019-2020 لتسجل نحو 7.2 مليار دولار بقيمة زيادة بلغت نحو 459.7 مليون دولار بالمقارنة بالفترة المناظرة. وأطلق البنك المركزى المصرى خلال الاسابيع الأخيرة 3 مبادرات لدعم قطاع السياحة لمواجهة الأزمة، منها مبادرة دعم مبادرة إحلال وتجديد فنادق الإقامة والفنادق العائمة وأساطيل النقل السياحي بقيمة 50 مليار جنيه بفائدة متناقصة 8 بالمئة لمدة حدها الأقصى 15 عاما، مع ضم الاقتراض لتمويل أجور العمال إلى المبادرة (14).

تحويلات المصريين بالخارج

وفقا للبنك الدولى، تعد مصر خامس أكبر دولة مستقبلة لتحويلات العاملين بالخارج بعد الهند (82.2 مليار دولار)، والصين (70 مليار دولار) والمكسيك (38.7 مليار دولار) والفلبين 34 مليار دولار.

وشهدت تحويلات المصريين من الخارج للبنوك مباشرة ارتفاعا كبيرا خلال العام الماضى لتبلغ نحو نحو 26.8 مليار دولار للعام 2019، بما يمثل من بين 9 إلى 10 فى المئة من الناتج المحلى الإجمالى، مقابل 25.5 مليار دولار فى العام 2018 وبمعدل نمو 5 فى المائة، بينما قدر محافظ البنك المركزى طارق عامر إجمالى قيمة التحويلات عن العام نفسه، بـ 34 مليار دولار تشمل التحويلات المباشرة عبر البنوك وتغييرات النقد الكاش أثناء العودة من الخارج.

وتعتبر تحويلات العاملين بالخارج من أهم مصادر النقد الأجنبى فى مصر بقيم تقارب قيمة الصادرات

(١٣) د.هالة السعيد وزيرة التخطيط - مؤتمر صحفى - أبريل ٢٠٢٠.

(١٤) «البنك المركزى المصرى» - تعليمات وإجراءات البنك المركزي للحد من آثار فيروس كورونا المستجد - مايو ٢٠٢٠

إلا أنها تمثل من أربعة إلى خمسة أضعاف كل من إيرادات قناة السويس، والإستثمارات الأجنبية المباشرة. وتتنوع مصادر التحويلات إلى مصر وفقا لتوزيع العمالة المصرية بالخارج، فتستحوذ الدول العربية على ما يقرب من 80 فى المئة من هذه التحويلات وتتركز فى دول الخليج وعلى رأسها السعودية يليها الدول الأوروبية وعلى رأسها إيطاليا ثم الولايات المتحدة الأمريكية.

ويلقى الانخفاض الحاد في أسعار النفط والقيود الأخيرة على السفر إلى دول مجلس التعاون الخليجى وسط توقعات الإنكماش الإقتصادى لهذه الدول، بتأثيرات سلبية على تحويلات المصريين المغتربين.

وفى تقرير للبنك الدولى عن تأثير جائحة كورونا على التحويلات العالمية، قدّر البنك انخفاض التحويلات العالمية بـ 142 مليار دولار فى العام 2020، وهو أكبر هبوط منذ بدأ البنك تسجيل بيانات في عام 1980. وذكر البنك يوم 22 أبريل الماضى، أن انخفاض الأموال التي ترسلها العمالة المهاجرة إلى بلدانها بحوالي 20 بالمئة - وهى نسبة مرتفعة نحو أربع مرات عن مستوياتها ابان الأزمة المالية في 2009 - إنما يرجع إلى حد بعيد، إلى انخفاض أجورهم والوظائف في الخارج.

ومن المتوقع أن تنخفض التحويلات إلى منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا بنسبة 19.6 بالمئة لتصل إلى 47 مليار دولار في 2020، بعد نمو بلغ 2.6 بالمئة فى 2019، بحسب البنك الدولى الذى أعاد هذا التراجع إلى تباطؤ النمو العالمى وأثر انخفاض أسعار النفط فى بلدان مجلس التعاون الخليجى، وتباطؤ الإقتصاد فى منطقة اليورو حتى قبل جائحة كورونا وانخفاض قيمة اليورو مقابل الدولار الأمريكي. وتوقع البنك فى 2021، أن تتعافى التحويلات إلى منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا حتى وإن كان ذلك بوتيرة بطيئة بنسبة تبلغ حوالي 1.6 بالمئة، بسبب معدلات النمو المتوسطة المتوقعة في منطقة اليورو وضعف التدفقات إلى الخارج من بلدان مجلس التعاون الخليجي.

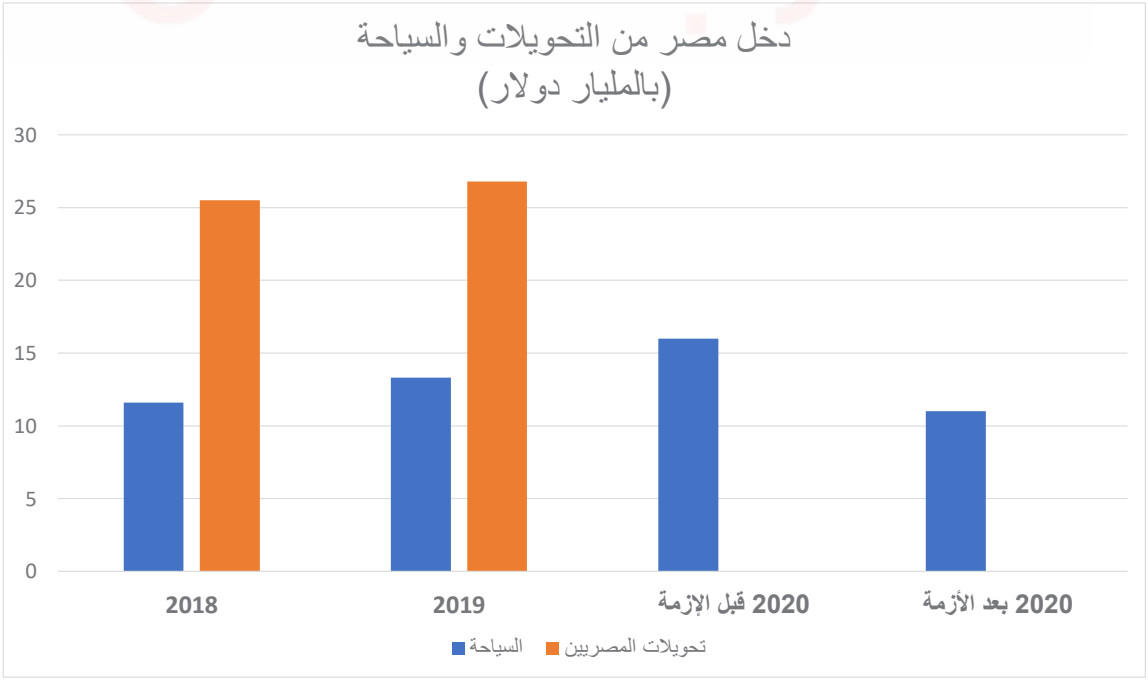

قناة السويس

قال رئيس هيئة قناة السويس مطلع الشهر الجارى، إن إيرادات القناة - التى تعد أسرع ممر للشحن بين أوروبا وآسيا - زادت إلى 1.907 مليار دولار في الأشهر الأربعة الأولى من 2020، مقارنة بـ 1.869 مليار دولار قبل عام.

وتعد القناة واحدة من أهم ركائز الإقتصاد المصرى، فخلال السنة المالية 2018-2019، مثلت إيرادات القناة 3.7 فى المئة من عائدات الموازنة العامة، بحجم إيرادات بلغت 5.85 مليار دولار. كما أن للقناة دورا مهما أيضا في استقرار الجنيه المصري، إذ شكلت 7 بالمئة من التدفقات الوافدة للحساب الجارى و23 بالمئة من صادرات الخدمات خلال ذات السنة المالية.

ورغم ارتفاع حركة التجارة العابرة بالقناة بشكل عام خلال الربع الأول من العام الجارى، إلا أن الحركة فى القناة شهدت تراجعا فى سفن الحاويات فى فبراير الماضى بنسبة 7.3 فى المائة، والحمولات 1.3 فى المائة مقارنة بنفس الفترة فى 2019، وانخفضت أعداد حاملات الجرارات العابرة بنسبة 6.7 فى المائة والسيارات 14.3 فى المائة وسفن الركاب 22.2 فى المائة، تأثرا بانتشار وباء كورونا.

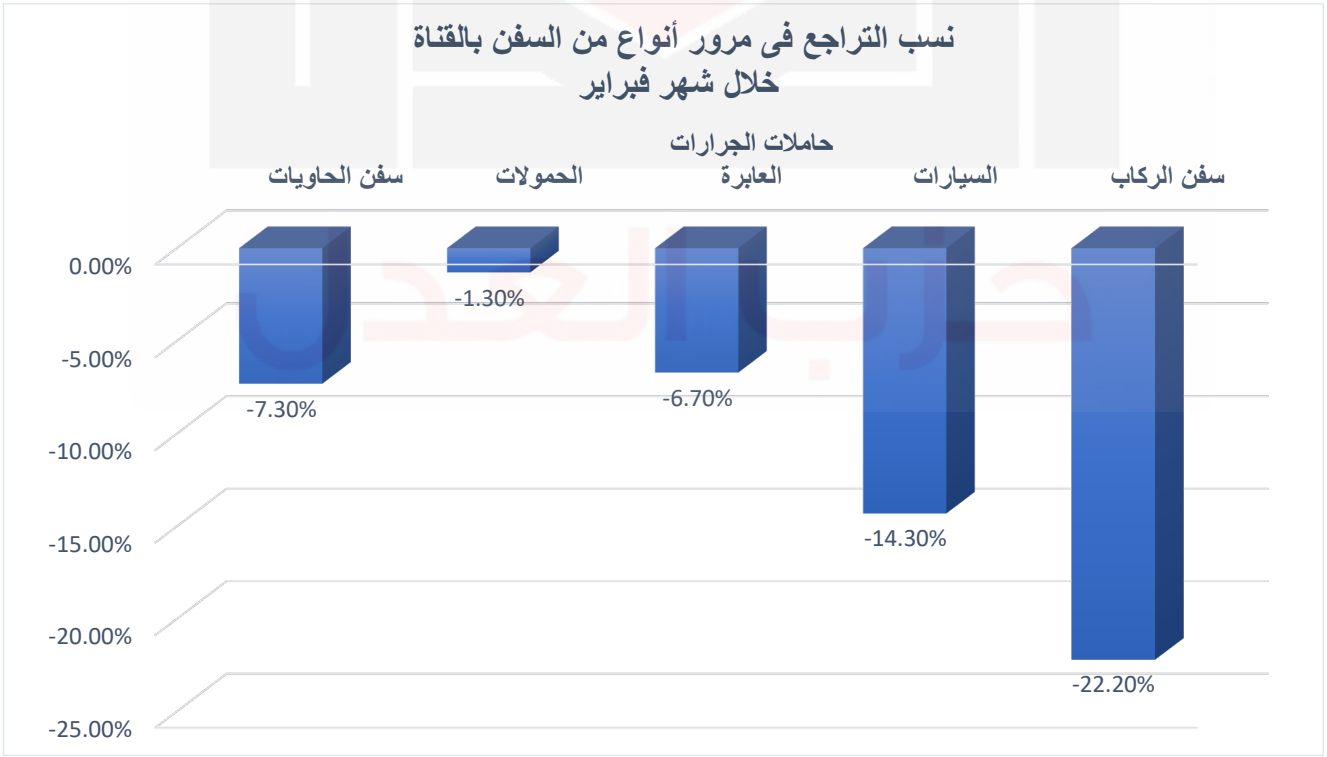

وجاء ارتفاع الحركة بالقناة بسبب زيادة ناقلات البترول بنسبة 1.9 فى المائة والغاز بنسبة 32.6 فى المائة، بينما قفزت أعداد السفن الصب بأكثر من 57 فى المائة والبضائع بحوالى 12.6 فى المائة.

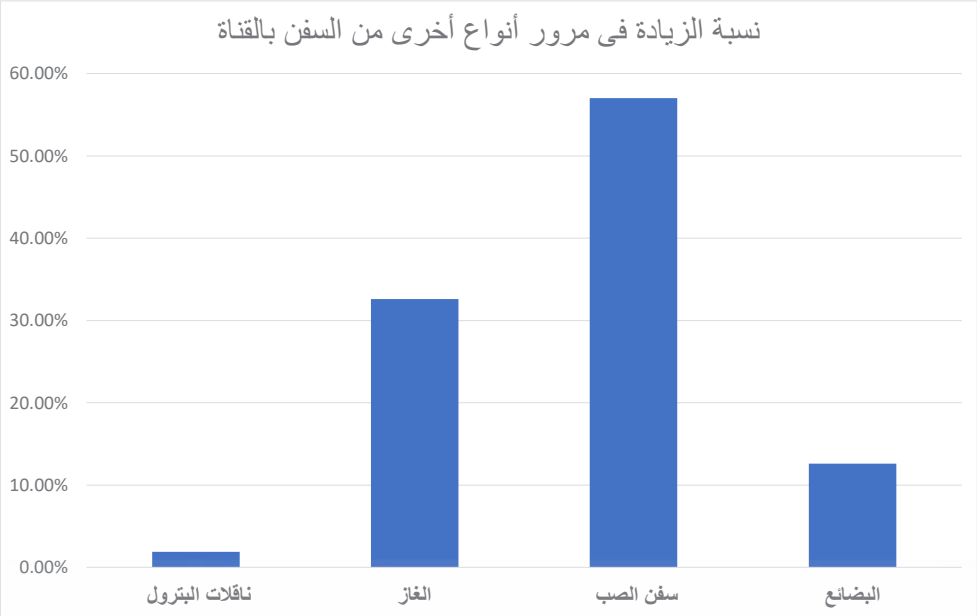

وتأثر قطاع شحن الحاويات، الذي يعد مؤشرا على التغيرات التي قد تطرأ على التجارة العالمية، بشدة من تفشي الفيروس المستجد، الذى أدى لتوقف الحياة في أجزاء من الصين ثم انتشر في أرجاء العالم، مما دفع شركات شحن الحاويات لتعديل المسارات والحد من زيارة الموانئ الصينية، بحسب وكالة رويترز. وتمثل البضائع القادمة من وإلى الصين عبر القناة تمثل 11.2 فى المائة من إجمالي بضائع السفن العابرة فى 2019، بحسب تصريحات لرئيس هيئة قناة السويس.

ويدفع تراجع أسعار البترول الخطوط الملاحية إلى الاتجاه إلى مسارات بديلة لعبور قناة السويس مثل طريق رأس الرجاء الصالح مع خفض تكلفة الرحلات مقارنة بالعبور من القناة، كما حدث منذ عامين عندما اتجهت الخطوط الملاحية إلى مسارات ملاحية بديلة للقناة مع تراجع أسعار البترول، ولكن الهيئة نجحت فى استعادة تلك الخطوط من خلال تقديم بعض الحوافز.

وتوقعت منظمة التجارة العالمية تسجيل تراجع حاد في التجارة العالمية خلال العام الجاري، يتراوح بين 13 فى المئة و32 فى المئة هذا العام. ويعكس نطاق الاحتمالات الواسع أوجه عدم اليقين بشأن الأزمة الصحية التي تجتاح العالم بسبب تفشي فيروس كورونا. وقالت المنظمة إن التأثير على التجارة من المُرجح أن يتجاوز الركود الناجم عن الأزمة المالية العالمية قبل أكثر من عشر سنوات. ووصفت المنظمة تسجيل تراجع بنسبة 13 في المئة في تجارة السلع بأنه سيناريو متفائل نسبيا، يعكس تراجعا حادا في التجارة وسيتبعه التعافي اعتبارا من النصف الثاني من عام 2020.

وسوف تفضى أكثر حالات التشاؤم إلى تسجيل تراجع للتجارة العالمية على غرار ما حدث خلال فترة «الكساد الكبير» قبل 90 عاما ولكن لفترة زمنية أقصر. وقالت المنظمة إن نمو التجارة العالمية قد توقف بالفعل قرب نهاية العام الماضي، وبحلول الربع الأخير من عام 2019، سجلت تجارة السلع تراجعا أقل

بنسبة 1 في المئة مقارنة بالعام السابق. وحذرت المنظمة من أن «حجم حالة عدم اليقين كبير جدا، وأنه في نطاق الاحتمالات يمكن أن تكون النتائج لكل من عامي 2020 و2021 أعلى أو أقل».

وخلال الأزمة المالية العالمية فى عام 2008، انخفضت الإيرادات الشهرية للقناة من 1.23 مليار دولار فى الربع الثالث من العام 2007-2008، إلى 960 مليون دولار فى ذات الربع من العام التالى 2008-2009، وهو انخفاض فى الإيرادات بنسبة 22 فى المائة، ولم تتعاف الحركة فى القناة سوى بعد مرور 3 سنوات على الأزمة (15).

ومع افتراض السيناريو المتفائل، فإن القناة مهددة بتراجع عدد السفن العابرة قياسا بالوضع المشابه الذى شهدته الأزمة المالية العالمية فى 2008.

كل العوامل السابقة دفعت الهيئة إلى إصدار عدة كتب دورية ومنشورات ملاحية أول أبريل الحالى حول تعديل نسب التخفيضات الممنوحة من قبل لبعض ناقلات الغاز الطبيعى المسال، واستحداث حوافز وتخفيضات جديدة لبعض ناقلات الغاز البترولى وسفن الحاويات المارة بالقناة، لمدة 3 أشهر بدءا من أول إبريل وحتى ٣٠ يونيو المقبل، تماشيا مع تباطؤ حركة التجارة العالمية وتراجع مؤشرات الاقتصاد العالمى بسبب تداعيات فيروس كورونا المستجد.

وكانت سياسات التسويق التى اتخذتها هيئة قناة السويس العام الماضى، نجحت فى جذب نحو 3400 سفنية للمرور لأول مرة بعد تطبيق عدة حوافز وتسهيلات لتلك السفن.

استثمارات الأجانب في أدوات الدين الحكومية

شهدت استثمارات الأجانب في أدوات الدين الحكومية، عمليات تخارج الفترة الماضية، بنحو 15 مليار دولا، بحسب تصريحات فى 9 أبريل الماضى لمحمد معيط وزير المالية الذى أشار إلى أن استثمارات المستثمرين الأجانب فى سندات وأذون الخزانة المصرية انخفضت بنسبة تجاوزت الـ53 بالمئة بعد أزمة فيروس كورونا، للتراجع من 28 مليار دولار إلى 13 مليار دولار، وهو ما سيؤدى إلى خفض إيرادات الموازنة العامة للدولة بما يتراوح من 25 إلى 50 بالمئة (16) .

وكان معيط قال في يناير الماضى إن استثمارات الأجانب في أدوات الدين الحكومية بلغت 22 مليار دولار منذ تحرير سعر الصرف وحتى نهاية ديسمبر 2019.

وأظهرت بيانات نشرها موقع البنك المركزى، أن المستثمرين الأجانب باعوا في مارس ما يعادل 149.3 مليار جنيه مصري (9.5 مليار دولار) من أذون الخزانة، بما يزيد على نصف حيازاتهم. وبحسب أرقام البنك، فقد تراجع صافى الأصول الأجنبية ببنوك البلاد 162.12 مليار جنيه (10.33 مليار دولار) فى مارس الماضى.

(١٥) المركز المصرى للدراسات الإقتصادية - تحليل قطاعى لتداعيات تأثير كوفيد-١٩ على الإقتصاد المصرى - قناة السويس - أبريل ٢٠٢٠.
(١٦) وزير المالية محمد معيط - تصريحات لـ«قناة العربية» - ٩ أبريل ٢٠٢٠.

ووفقا لبيان صدر عن للبنك المركزى يوم 7 مايو، فقد استمرت تداعيات انتشار فيروس كورونا المستجد على الأسواق العالمية للشهر الثانى على التوالى والتى على أثرها تواصلت عمليات التخارج لاستثمارات الصناديق المالية الأجنبية من الأسواق الناشئة وكذلك الأسواق المصرية خلال شهر ابريل.

وبحسب صندوق النقد الدولى فإن الاقتصاديات التي تعانى من ديون كبيرة، قد تدخل دخول دوامة من التدنى، محذرا من أن المستثمرين ربما لا يرغبون في إقراض مثل تلك البلدان، وسيؤدى هذا إلى زيادة تكاليف الاقتراض.

الإحتياطى الأجنبى

تراجعت الاحتياطيات الأجنبية لمصر إلى 37.037 مليار دولار في نهاية أبريل الماضى بمقدار 3.07 مليار دولار، من 40.108 مليار دولار في نهاية مارس الذى انخفضت فيه هذه الإحتياطات بمقدار 5.4 مليار دولار، من 45.5 مليار دولار فى نهاية فبراير، بعد اتجاه صعودى مطرد لهذه الإحتياطات في الأشهر السابقة.

وجاء هذا التراجع خلال شهرى مارس وأبريل بمقدار 8.47 مليار دولار، وسط قلق المستثمرين حيال فيروس كورونا وسحبهم السيولة من الأسواق الناشئة، في استنزاف دفع مصر إلى طلب المساعدة من صندوق النقد الدولي.

وقال البنك المركزى إن مصر سحبت من احتياطياتها الأجنبية في ابريل لسداد سندات دولية بمليار دولار إلى جانب التزامات خارجية أخرى بواقع 600 مليون دولار، فضلا عن تغطية واردات السلع الاستراتيجية.

وتأثرت تدفقات النقد الأجنبي سلبا جراء التوقف شبه التام للنشاط السياحي منذ منتصف مارس.

ووفقا لأرقام البنك المركزي، درت السياحة 13 مليار دولار على مصر في 2019 وتحويلات العاملين في الخارج 26.8 مليار دولار.

وكان البنك المركزى ذكر فى مطلع شهر أبريل الماضى مع الإعلان عن أول تراجع فى الإحتياطى الذى شهده شهر مارس، أن هذا التراجع فى الاحتياطيات الأجنبية لمصر، يأتى بعد ضربة غير مسبوقة للأسواق المالية العالمية بسبب تفشى فيروس كورونا، مما أسفر عن أشد نزوح لاستثمارات المحافظ من الأسواق الناشئة ومن بينها السوق المصرى، مشيرا إلى استخدامه حوالي 5.4 مليار دولار لتغطية احتياجات السوق المصري من النقد الأجنبي وتغطية تراجع استثمارات الأجانب والمحافظ الدولية وكذلك لضمان استيراد سلع استراتيجية بالإضافة إلى سداد الالتزامات الدولية الخاصة بالمديونية الخارجية للدولة.

ورغم التراجع قال البنك حينها إن احتياطيات مصر من النقد الأجنبى قادرة على تغطية الواردات

لمدة ثمانية أشهر ومكنت البلاد من الوفاء بالتزاماتها فيما يتعلق بالديون.

وبحسب نائب رئيس البنك المركزى، فإن الاحتياطيات الحالية تغطي واردات سبعة أشهر.

الديون

فى ظل تراجع مصادر الإحتياطى الأجنبى إثر التوقف شبه التام لقطاع السياحة ونزوح استثمارات المحافظ من السوق المصرى، تلقت مصر الشهر الحالى قرضا بقيمة 2.77 مليار دولار من خلال أداة التمويل السريع لصندوق النقد الدولي بهدف المساعدة في سد فجوة في ميزان مدفوعاتها في ظل تداعيات تفشي فيروس كورونا المستجد على الاقتصاد، فيما تسعى مصر إلى الحصول من الصندوق على شريحة أخرى من القروض بموجب اتفاق الاستعداد الائتماني للصندوق.

وقال رامي أبو النجا نائب محافظ البنك المركزى المصرى يوم 13 مايو الجارى، إن مصر تجري محادثات مع صندوق النقد الدولي بشأن حزمة ثانية من الدعم المالي بعدما تلقت تمويلا طارئا بما يقرب من 2.8 مليار دولار. وبسؤاله عن تقرير لـ«بلومبرج» ذكر أن مصر ستطلب خمسة مليارات دولار أخرى من صندوق النقد وأربعة مليارات دولار من مصادر أخرى ليصل الإجمالي إلى تسعة مليارات دولار، قال أبو النجا لقناة «العربية» الإخبارية إن الرقم قريب من ذلك.

وأضاف صندوق النقد أنه يبقى على تواصل وثيق مع حكومة مصر وبنكها المركزي وإنه مستعد لتقديم المزيد من الدعم عند الحاجة، لافتا إلى أن مصر نفذت برنامج اقتصاديا ناجحا قبل تفشى فيروس كورونا.

وقال جيفري أوكاموتو النائب الأول للمديرة التنفيذية لصندوق النقد الدولى يوم 11 مايو الجارى، إن مصر ستحتاج «لدعم إضافي سريع» من الدائنين الثنائيين والمؤسسات المتعددة الأطراف لسد الفجوة الباقية في ميزانها للمدفوعات وتخفيف عبء التعديل الهيكلي والحفاظ على استقرار الاقتصاد الكلي الذي وصلت إليه بمشقة. وأضاف أن القرض الجديد سيساعد السلطات المصرية على مواصلة الانفاق على الصحة والحماية الاجتماعية ودعم القطاعات الأكثر تضررا والفئات الضعيفة وتقييد الانخفاض في الاحتياطيات الدولية.

ونوه اوكاموتو إلى أن السلطات المصرية تعهدت بالشفافية الكاملة والمحاسبة بشأن الإنفاق المرتبط بالأزمة ووافقت على نشر معلومات عن خطط المشتريات والعقود الممنوحة وإجراء تدقيقات محاسبية لمثل هذا الإنفاق، قائلا: مع انحسار الأزمة، سيكون من المهم لمصر أن تستأنف إجراءات لخفض مستوى ديونها ومواصلة تنفيذ إصلاحات هيكلية.

وكانت الحكومة المصرية أعلنت يوم 26 أبريل الماضى، أنها تقدمت بطلب حزمة مالية من صندوق النقد الدولي لمساعدتها في مواجهة أزمة فيروس كورونا، التى ضغطت على قطاع السياحة، أحد الروافد المهمة

في الاقتصاد، وعلى قطاعات أخرى أيضا.

وأفاد بيان أصدره مجلس الوزراء حينها، بأن مصر تسعى إلى تمويل على أساس أداة التمويل السريع واتفاق الاستعداد الائتماني للصندوق. والبرنامجان مصممان من أجل الدول التى تواجه احتياجات عاجلة أو مشاكل طارئة محتملة في ميزان المدفوعات.

وقالت الحكومة في البيان: يعتبر طلب المساندة من صندوق النقد الدولي أمرا مهما خلال هذه الظروف والأوضاع الاستثنائية الحالية بهدف الاستمرار في الحفاظ على استقرار مؤشرات الاقتصاد المصري وتحوطا من أى تأثيرات سلبية قد تعوق قدرته على التعافى وعودة النمو الاقتصادى». وتوقعت الحكومة أن ترتفع نسبة الدين العام للناتج فى ميزانية 2020-2021 بسبب التداعيات الإقتصادية لأزمة كورونا، إلى 88 بالمئة من الناتج المحلي الإجمالى من 83 بالمئة كانت متوقعة قبل الأزمة.

أما عن توقعات نسبة الدين من الناتج المحلى فى ميزانية السنة المالية الحالية 2019-2020، فقد استهدفت الحكومة أن تصل في 30 يونيو 2020 إلى 83 بالمئة، إلا أنها سترتفع إلى 85 بالمئة تأثرا بتداعيات فيروس كورونا، مقابل 90.2 بالمئة فى 30 يونيو 2019، و98 بالمئة فى 30 يونيو 2018، و108 بالمئة فى 30 يونيو 2017.

وتوقعت الحكومة فى مشروع موازنة 2020-2021 تراجع فوائد الديون بشكل طفيف إلى 566 مليار جنيه من 569.134 مليار جنيه متوقعة في السنة المالية الحالية 2019-2020، فيما قدِرت مخصصات سداد القروض فى مشروع الموازنة نفسها بـ555 مليار و569 مليون جنيه، بإجمالى 1121 مليار و134 مليون، وهو ما يمثل نسبة تبلغ نحو 48.8 بالمئة من حجم الموازنة المقدرة بنحو 2297 مليار جنيه، أى أن أعباء سداد القروض تبتلع نصف الموازنة العامة ممثلة أكبر بنود الإنفاق الحكومى، وهو ما يعنى أنه مقابل كل جنيه يذهب إلى كل أشكال الإنفاق من تعليم وصحة وسكن وحماية إجتماعية وأجور وشراء سلع واستثمار، يذهب جنيه إلى سداد القروض وفوائدها.

وأظهر مشروع الموازنة للسنة المالية 2020-2021، أن وزارة المالية تستهدف زيادة إصدارات الدين الحكومية بنسبة 19.7 بالمئة إلى 974.482 مليار جنيه (62.1 مليار دولار). وتبلغ القيمة المستهدفة في مشروع موازنة السنة المالية الحالية 814.021 مليار جنيه.

وتستهدف الحكومة إصدار سندات خزانة بقيمة 700 مليار جنيه وأذون خزانة بقيمة 274.482 مليار جنيه في مشروع موازنة 2020-2021.

وكان البنك المركزى المصرى، قد عمل على إعادة هيكلة الدين الخارجى لزيادة القروض طويلة الأجل مقابل القروض قصيرة الأجل ضمن تكوين الدين.

وبحسب بيانات حديثة نشرها البنك الدولى، فقد ارتفع الدين الخارجي المستحق على مصر، إلى نحو 16.1 مليار دولار خلال العام الماضي بنسبة 16.6 بالمئة، ليسجل نحو 112.67 مليار دولار بنهاية 2019،

مقابل حوالي 96.6 مليار دولار بنهاية 2018.

ووفقا لبيانات البنك الدولي، فإن الدين الخارجي لمصر ارتفع بنهاية الربع الأخير من العام الماضى إلى 112.7 مليار دولار أى بقيمة 3.3 مليار دولار، مقابل 109.4 مليار دولار بنهاية الربع الثالث من نفس العام.

وأوضحت بيانات البنك الدولى، أن 89.9 بالمئة من الدين الخارجي المصري مصنف كطويل الأجل، وتبلغ قيمته نحو 101.4 مليار دولار، بينما تبلغ النسبة المتبقية والبالغة قيمتها 11.3 مليار دولار ضمن الديون قصيرة الأجل التي تسدد خلال عام.أما الدين الخارجي الحكومي، فقد بلغ وفقا لبيانات البنك نحو 61.42 مليار دولار بنهاية العام الماضى كلها طويلة الأجل، مقابل 48.07 مليار دولار بنهاية العام قبل الماضي، بزيادة 27.7 بالمئة أي 13.4 مليار دولار، بينما بلغت الزيادة في الربع الأخير من 2019 نحو 2.6 مليار دولار. ويصنف إجمالى الدين الحكومي الخارجي البالغ 61.42 مليار دولار.

وتبلغ حصيلة طرح السندات ضمن مكونات الدين الخارجي الحكومي نحو 20.9 مليار دولار بنهاية العام الماضي مقابل 18.9 مليار دولار بنهاية الربع الثالث من العام، ونحو 13.9 مليار دولار في نهاية عام 2018، بينما سجلت القروض الحكومية الأخرى بخلاف السندات نحو 40.56 مليار دولار بنهاية العام الماضي مقابل 34.09 مليار دولار بنهاية عام 2018.

المحور الثانى: حدود المخاطر

كشفت الأزمة عن مواطن ضعف فى هيكل الإقتصاد المصرى، الذى يعتمد على معدل نمو قاده خلال السنوات الماضية قطاع المقاولات، مقابل ضعف قطاعى الزراعة والصناعة، فيما بقيت مصادر توفير الدولار - لدولة تستورد حوالى 70 بالمئة من احتياجاتها - تعتمد على الاقتراض الخارجى وتدفقات الأموال الأجنبية الساخنة على أدوات الدين إلى جانب المصادر الأساسية مثل إيرادات قناة السويس والسياحة وتحويلات المصريين في الخارج وتصدير الغاز، وهى مصادر لا يمكن لها أن تتجاوز الصدمات الخارجية.

الضغط على الجنيه وتثبيت سعر الدولار على حساب الإحتياطى

تضررت احتياطات مصر من النقد الاجنبي مع هبوطها نحو 18.6 بالمئة إلى 37.037 مليار دولار خلال شهرى مارس وأبريل الماضيين، بهدف توفير تغطية جزئية لعملية خروج محافظ استثمار أجنبية ولتلبية احتياجات السوق المحلية من العملة الصعبة لاستيراد سلع استراتيجية فضلا عن سداد التزامات خدمة الدين الخارجى.

وتهدد التداعيات الإقتصادية لأزمة كورونا، احتياطيات البلاد من النقد الأجنبي - والتي هي بالفعل

عند أدنى مستوياتها في أكثر من عامين - بمزيد من الضغط بسبب هبوط متوقع في تحويلات المصريين العاملين في دول الخليج الغنية بالنفط، وسداد ديون، وانهيار في إيرادات السياحة، وتراجع في أسعار الغاز العالمية، ونزوح تدفقات المستثمرين في أدوات الدين إلى الخارج إثر هروب المقرضين (البنوك وصناديق الإستثمار) إلى الملاذات الآمنة.

وتثير إستراتيجية السحب من الاحتياطيات لإدارة العملة، عادة مخاوف من المغالاة في قيمة العملة ما يهدد بانخفاض هذه القيمة في الأجل المتوسط، الأمر الذى دفع الحكومة إلى طلب حزمة مالية من صندوق النقد الدولي لمساعدتها في مواجهة أزمة فيروس كورونا.

ورغم وجود أدلة على أن استقرار الجنيه وبرنامج تمويل من صندوق النقد الدولى لا يتعارضان، إلا أن محللون أثاروا مخاوف من أن اتفاق التمويل مع الصندوق، ربما يزيد من الضغط فى الأجل المتوسط على الجنيه المصرى الذى ارتفع نحو اثنين بالمئة مقابل الدولار هذا العام، ليظل أحد العملات القليلة للدول النامية التي حققت مكاسبا.

وأشارت تقديرات محللين بـ «بنك أوف أمريكا» فى نهاية أبريل الماضى، إلى أن الجنيه المصري يزيد عن قيمته الفعلية مقابل الدولار بنحو 15 بالمئة، فيما تتحرك العملة داخل نطاق ضيق جدا منذ منتصف مارس الماضى، وفقا لوكالة «رويترز»، التى ذكرت فى نهاية أبريل أن سندات مصر شأنها شأن أسواق ناشئة أخرى، تعرضت لضغوط في الأسابيع القليلة الماضية، بينما وصعدت تكلفة التأمين على ديونها السيادية ضد مخاطر التعثر إلى ما يزيد كثيرا على 600 نقطة أساس، وهو أعلى مستوى منذ سبتمبر 2013، بحسب بيانات آي.إتش.إس ماركت(17) .

وفى الوقت الذي يجرى فيه تداول عوائد السندات الدولارية عند حوالي ثمانية بالمئة في أعقاب تراجع السوق في الآونة الأخيرة، فإن طرق أسواق رأس المال الدولية يبدو باهظ التكلفة بالنسبة لمصر شأنها شأن الكثير من الأسواق الناشئة الأخرى.

ونقلت «رويترز» عن جيسون توفي، كبير اقتصادي الأسواق الناشئة في «كابيتال إيكونوميكس»: «إذا حاول صنّاع السياسة فى مصر دعم الجنيه لفترة طويلة، فإن هذا يهدد بتكرار المشكلات التي أدت في 2016 إلى هبوط بنسبة 50 بالمئة للعملة»، متوقعا أن ينخفض الجنيه 7.5 بالمئة هذا العام. وأضاف قائلا: «اللجوء إلى صندوق النقد الدولي يعني أن السلطات سترخي على الأرجح قبضتها على الجنيه عاجلا وليس آجلا»(18) .

ارتفاع عجز الموازنة

يثير الانهيار في إيرادات السياحة، وتراجع عائدات صادرات الغاز، ونزوح تدفقات المستثمرين فى أدوات

(١٧) رويترز - تحليل- توقعات بتراجع مناعة الجنيه المصري المبدئية في مواجهة فيروس كورونا - ٢٨ أبريل ٢٠٢٠.
(١٨) رويترز - المرجع السابق.

الدين والتراجع المحتمل فى تحويلات المصريين بالخارج وعائدات قناة السويس، قلقا واسعا إزاء ارتفاع عجز الموازنة بدرجة مخيفة.

ويعزز من هذا الإتجاه التدهور المحتمل فى العجز التجاري مع تعطّل التجارة العالمية، حيث يتم تقييد السفر وتعطيل سلاسل التوريد. وستكون القطاعات، الأكثر توجهاً نحو الصادرات مع التركيز الكبير على أوروبا ودول مجلس التعاون الخليجي، هي الأكثر تضرراً، علاوة على التراجع العالمى فى الإستثمار الأجنبى المباشر الذى تظل تدفقاته محصورة فى مستويات متدنية منذ الأزمة المالية العالمية فى 2008.

ففى يونيو 2019، أفاد تقرير سنوى تصدره الأمم المتحدة عن أحوال التجارة والتنمية حول العالم بتراجع ملحوظ، للسنة الثالثة على التوالى، في تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر بتدن وصلت نسبته إلى 13 بالمئة خلال العام 2018، معزيا ذلك بشكل كبير، إلى استعادة الشركات الأميركية متعددة الجنسيات لإيراداتها من الخارج، مشيرا إلى أن الإستثمارات تقلصت في مصر بنسبة 8 بالمئة (6.8 مليار دولار)، مع أنها تظل الدولة الأكثر استقطابا للاستثمارات الأجنبية بالمنطقة.

وحذر الأمين العام للأونكتاد، موخيستا كيتويي من أن هذه الاستثمارات ما زالت محصورة في مستوياتها الدنيا منذ الأزمة المالية، وقال إن «هذا لا يبشر بالخير بالنسبة إلى وعود المجتمع الدولي بشأن التصدي للتحديات العالمية الملحة، مثل الفقر المدقع وتغير المناخ». وأشار إلى مغبة أن يتواصل أثر العوامل الجيوسياسية والتوترات التجارية على تدفقات الأموال المستثمرة خلال وبعد العام الجارى.

وعلى الرغم من أن برنامج استقرار الاقتصاد الكلى لمصر، كان ناجحا إلى حد كبير في دعم النمو، وتوليد فائض قوى في الموازنة الأولية، وخفض نسبة الدين إلى إجمالي الناتج المحلي، وتجديد الاحتياطيات، إلا أن مواطن الضعف ذات الصلة بالصادرات وأداء الاستثمار الأجنبي المباشر، قد تتفاقم بسبب العواقب المدمرة المتعلقة بجائحة كورونا، بحسب «البنك الدولى» الذى أكد الحاجة الملحة لحل التحديات الهيكلية لحماية التعافي المستدام، من خلال معالجة القيود على بيئة الأعمال، وتعزيز تعبئة الإيرادات لخلق المساحة اللازمة بالمالية العامة لدفع جدول أعمال رأس المال البشرى.

وقال البنك: لو نحينا جانبا جائحة كورونا، فإن مصر بصدد إطلاق حزمة أخرى من الإصلاحات لمعالجة القيود طويلة الأمد التى تمنع من إجراء تحول اقتصادي قوي بقيادة القطاع الخاص. ويجب أن ينصب تركيز هذه الإصلاحات على القضاء على الإجراءات الروتينية، ورفع الحواجز التجارية غير الجمركية، وتعزيز تكافؤ الفرص بين الأطراف الاقتصادية الفاعلة من القطاعين العام والخاص، وتسهيل الحصول على المستلزمات الرئيسية (مثل الأراضي والعمالة الماهرة) لتلبية احتياجات القطاع الخاص والسماح بتوسعه في قطاعات أكثر إنتاجية، بحيث يصبح قادرا على خلق المزيد من الوظائف الأفضل التي يمكن أن تعزز الرخاء المشترك وتحد من الفقر.

وفي حين أن الحيز المتاح في المالية العامة للإنفاق في مصر قد تحسن تدريجياً، بفضل تدابير ضبط أوضاع المالية العامة في السنوات السابقة، فإن تداعيات جائحة كورونا قد تعوق بشكل مؤقت الجهود المبذولة لخفض عجز الموازنة وخفض الدين الحكومي.

وتوقع صندوق النقد الدولى – فى تقرير آفاق الاقتصاد العالمي لعام 2020، منتصف أبريل الماضى - أن يصل العجز فى الحساب الجارى إلى 4.2 بالمئة من الناتج المحلي في العام الجارى، مقابل 3.6 بالمئة العام الماضى، فيما توقع أن يواصل هذا العجز ارتفاعه ليصل إلى 4.5 بالمئة فى عام 2021.

وارتفع عجز الموازنة العامة للدولة خلال أول 8 أشهر من العام المالى الجارى، بنسبة 17.4 بالمائة على أساس سنوى، وفقا للتقرير الشهرى لوزارة المالية، الذى أشار إلى أن عجز موزانة مصر بلغ 304.99 مليار جنيه خلال الفترة من يوليو حتى نهاية فبراير الماضى، مقابل 259.78 مليار جنيه خلال نفس الفترة من العام المالى الماضى، فيما سجل عجز الموازنة نسبة 4.9 من الناتج المحلي الاجمالى خلال هذه الفترة، وهو نفس المستوى خلال الفترة المقارنة من العام المالى الماضى.

وسلط وزير المالية المصرى يوم 7 مايو الجارى، الضوء على بعض الأرقام المتعلقة بالشهرين ونصف الشهر الماضى، لافتا إلى أن الحكومة كانت تتوقع أن يصل دين أجهزة الدولة لنحو 5.72 تريليون جنيه، لكن انخفاض الايرادات واحتياجات الإنفاق المتزايدة، ترتب عليهما زيادة فى حجم الدين بقيمة تصل إلى 44 مليار جنيه ما يمثل نسبة 30 بالمئة من الناتج المحلي الإجمالى[19] . ووفقا لوزير المالية فإن إيرادات الموازنة العامة للدولة خلال تلك الفترة تأثرت، حيث حدث انخفاض من 75 مليار جنيه إلى 65 مليار جنيه نتيجة فقد في الحصيلة الضريبية.

ورفعت مصر، توقعاتها للعجز الكلى في ميزانية السنة المالية الحالية 2019-2020 إلى 7.9 بالمئة بسبب أزمة فيروس كورونا المستجد من توقعات سابقة عند 7.2 بالمئة، مقابل 8.2 بالمئة عجز فى ميزانية 2018-2019.

وأثرت الأزمة على سقف التوقعات للسنة المالية المقبلة 2020-2021، وهو ما ظهر فى مشروع الموازنة الجديدة، حيث خفضت الحكومة توقعاتها بشأن الفائض الأولى إلى 0.6 بالمئة من إثنين بالمئة كانت متوقعة قبل أزمة كورونا، بينما رفعت توقعاتها لنسبة العجز الكلى من 6.2 بالمئة إلى نحو 7.8 بالمئة حال استمرت الأزمة حتى 31 ديسمبر 2020.

وبحسب وزير المالية محمد معيط ، فإن خطة حكومية كانت تهدف لخفض العجز الكلى إلى أقل من 5 بالمئة بحلول عام 2021-2022، حيث كان مخططا أن يصل العجز الكلى إلى 4.6 بالمئة بحلول تلك السنة.

(١٩) وزير المالية محمد معيط - المرجع الاسبق.

التضخم والبطالة

حذر «البنك الدولى» من أنه حال طالت فترة تعطل النشاط بسبب جائحة كورونا، فإن ذلك سوف يكون له تأثير على توفر المنتجات النهائية ما سيؤدى إلى موجة جديدة من التضخم، الأمر الذى يشكل تحديًا لاسترداد القوة الشرائية للقطاع العائلى.

وتوقعت وزيرة التخطيط فى نهاية مارس الماضى، ارتفاع معدل التضخم فى حال استمرار أزمة فيروس كورونا حتى ديسمبر 2020 ليصل إلى 9.8 بالمائة، مع استهداف خفضه إلى 8.5 بالمئة بنهاية 2020-2021، بينما رفع صندوق النقد الدولى فى تقرير آفاق الاقتصاد العالمى لعام 2020 والذى صدر منتصف أبريل الماضى - توقعاته لمعدل التضخم في مصر خلال 2020 إلى 9.9 بالمئة، مشيراً إلى أنه من المتوقع أن يتباطأ معدل التضخم قليلاً في 2021 ليصل إلى 9.7 بالمئة مقابل نحو 10.4 بالمئة فى 2019، وهى التوقعات التى تبقى ضمن مستهدف البنك المركزى بالحفاظ على معدل التضخم السنوى خلال الربع الأخير من عام 2020، نسبته 9 بالمائة بزيادة أو انخفاض 3 بالمائة.

وعلق محللون آمال على إمكانية احتواء معدل التضخم فى مصر رغم أزمة كورونا ليبقى ضمن مستهدف البنك المركزى فى العام المالي الجارى، استنادا إلى ديناميكيات الاستهلاك الضعيفة، وانخفاض أسعار النفط واستقرار سعر الصرف، لكن على الرغم من ذلك تبقى مخاطر ارتفاع معدلات التضخم قائمة، بالنظر إلى الضغوط الحالية على العملة المحلية واتجاه بعض أسعار السلع الأساسية للارتفاع فى الأسواق العالمية مثل القمح.

ووفقا للجهاز المركزى للتعبئة والإحصاء، فقد سجل معدل التضخم السنوى لإجمالى الجمهورية لشهر أبريل 2020، نسبة 5.9 بالمئة مقابل 12.5 بالمئة لنفس الشهر من العام السابق، فيما ارتفع معدل التضخم الشهرى لأبريل 2020 بنسبة 1.6 بالمئة عن شهر مارس من العام نفسه.

وأرجعت لجنة السياسات النقدية بالبنك المركزى، هذا الإرتفاع إلى التأثير السلبى لفترة الأساس، فى ضوء الإرتفاع المحدود فى المستوى العام للأسعار فى أبريل 2019، مقابل ارتفاع الأسعار فى أبريل 2020 والذى عكس أثر جائحة فيروس كورونا وكذلك الإرتفاع الموسمي بسبب شهر رمضان.

وينعكس تباطؤ معدل النمو وفقا للتقديرات الحكومية للعام المالى الحالى إلى 4.2 بالمئة من 5.6 بالمئة، و2 بالمئة للعام المالى المقبل 2020-2021 حال استمرت أزمة فيروس كورونا حتى ديسمبر، سلباً علي سوق العمل، مما يتطلب معرفة توزيع المشتغلين علي القطاعات المختلفة لتحديد حجم العمالة المتوقع أن تتضرر.

وتوقع صندوق النقد - فى تقرير آفاق الاقتصاد العالمى لعام 2020، منتصف أبريل الماضى - أن يرتفع معدل البطالة خلال العام الجاري إلى 10.3 بالمئة، مقابل نحو 8.6 بالمئة فى العام الماضى، على أن تواصل ارتفاعها لتسجل مستوى 11.6 بالمئة خلال 2021، بينما كانت التوقعات السابقة للحكومة

المصرية، تشير إلى استهداف معدل بطالة في حدود 8.5 بالمئة بنهاية العام المالى 2020-2021.

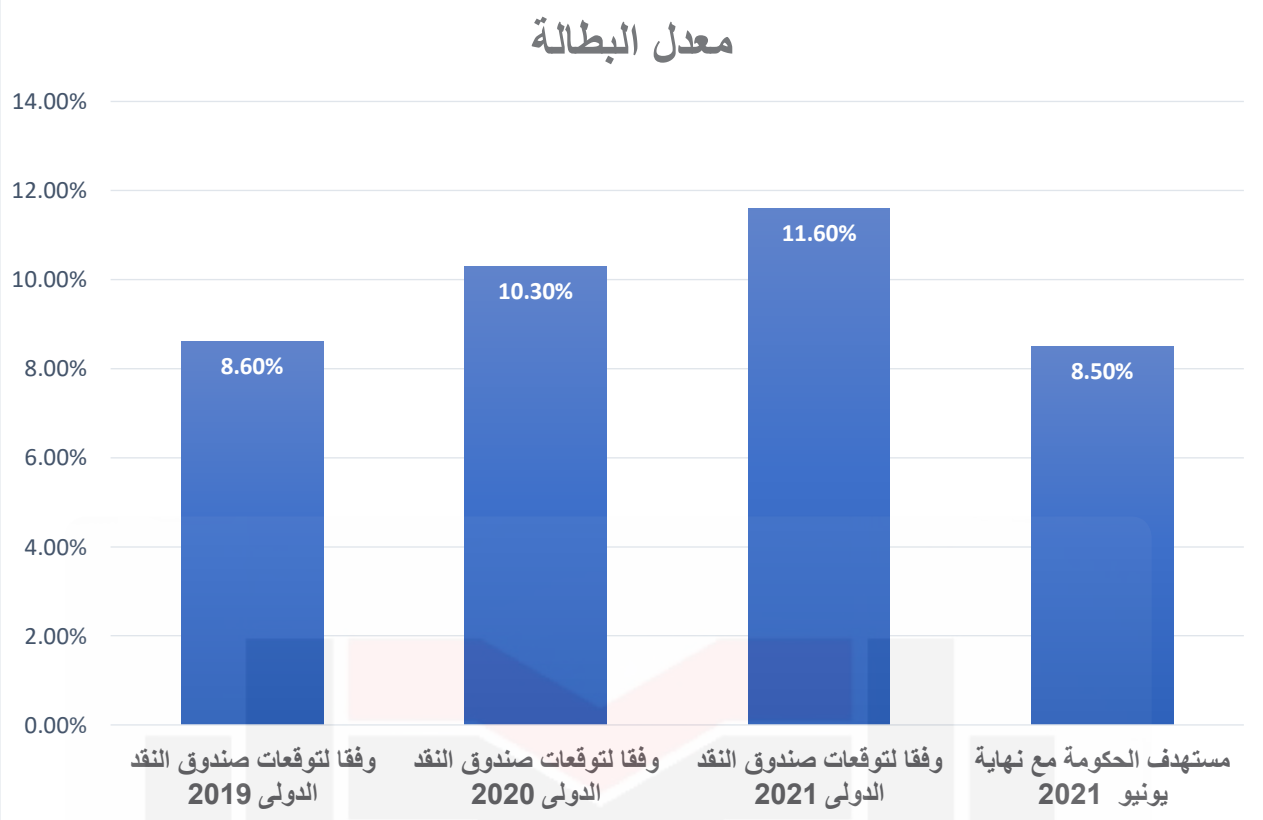

وأعلن «الجهاز المركزى للتعبئة العامة والإحصاء»، أنه مع بداية اتخاذ الحكومة الإجراءات الإحترازية المتعلقة بفيروس «كورونا» من تعليق المدارس وتعليق حركة الطيران وغلق المحلات وغيرها، فقد ارتفع معدل البطالة إلى 9.2 بالمئة بسبب الجائحة خلال الفترة من نهاية مارس حتى نهاية أبريل 2020.

ووفقا لنتائج بحث القوى العاملة للربع الأول (يناير - مارس) لعام 2020 - والذى انتهت أعماله الميدانية فى 14 مارس الماضى - فقد تراجع معدل البطالة خلال الربع الأول من عام 2020 ليبلغ 7.7 بالمئة من إجمالي قوة العمل، مقابل 8 بالمئة في الربع الرابع من عام 2019 بإنخفاض 0.3بالمئة، وبانخفاض 0.4 بالمئة عن الربع الماثل من العام السابق، وهو ما يظهر عدم تأثير الفيروس على سوق العمل خلال هذا الربع الذى سبق اتخاذ الحكومة الإجراءات الإحترازية للوقاية من فيروس «كورونا».

وقالت الدكتورة هالة السعيد، وزيرة التخطيط والتنمية الاقتصادية إن إعلان الجهاز المركزى للتعبئة العامة والإحصاء عن انخفاض معدل البطالة في مصر في الربع الأول من عام 2020، يأتى متسقًا مع معدلات النمو المرتفعة التي حققتها مصر في النصف الأول من العام المالي 2019-2020 والتي بلغت 5.6 بالمئة.

وفى مارس الماضى تواصل انكماش التوظيف بالقطاع غير النفطى فى مصر للشهر الخامس على التوالى، لكن بوتيرة أبطأ قليلا. وسجل مؤشر التوظيف الفرعى 47.0 في مارس، مقارنة مع 46.8 فى فبراير.

ويضم سوق العمل فى مصر قوة عاملة تبلغ 28.9 مليون، تنقسم إلى 26.6 مليون مشتغل و2.3 مليون متعطل.

ويعمل فى الإقتصاد غير الرسمى بمصر حوالى 50 بالمئة من العمالة غير الزراعية، و63 بالمئة من إجمالى المشتغلين فى جميع القطاعت بما فيها الزراعة، ويساهمون بما يوازى من 30 إلى 40 بالمئة من الناتج الإجمالى المحلى. ويعمل 44.8 بالمئة من إجمالى العمالة غير الرسمية فى الزراعة و24.6 فى الصناعة يتركزون بشكل أساسى فى الورش الصغيرة ومصانع الأغذية الصغيرة ومصانع إعادة التدوير كالبلاستيك، و30.6 بالمئة فى الخدمات يتركزون بشكلأ أساسى فى قطاع التشييد والبناء وتجارة التجزئة والمطاعم.

وحذرت الأمم المتحدة فى تقرير لـ«إدارة الشئون الاقتصادية والاجتماعية» بالأمم المتحدة يوم 13 مايو الجارى، من فقد واسع النطاق للوظائف والدخل مع تفاقم الفقر في أنحاء العالم جراء الجائحة، مشيرة إلى أنه ووفقا للتقديرات الأساسية، فإن 34.3 مليون شخص - بمن فيهم ملايين العاملين في القطاع غير الرسمي - سينزلون عن خط الفقر المدقع هذا العام، وستسهم الدول الإفريقية بنسبة 56 بالمئة من هذه الزيادة.

وحذر تقرير لمنظمة العمل الدولية فى 8 أبريل الماضى، من أن العالم سوف يشهد تقليصا في الوظائف لنحو 200 مليون من الموظفين بدوام كامل في الأشهر الثلاثة المقبلة فقط. وهو التحذير الذى جاء بعد حوالي ثلاثة أسابيع من توقع المنظمة تعرّض 25 مليون وظيفة للتهديد بسبب كوفيد19 -، خاصة بعد فرض إجراءات الإغلاق الكامل أو الجزئي في العديد من الدول، وما حمله ذلك من تأثير على نحو 2.7 مليار عامل، أي 4 من بين كل 5 من القوى العاملة في العالم.

وأضاف التقرير أنه وبالرغم من أن جميع المناطق في العالم تعاني من الأزمة التي تسبب بها الفيروس، فإن الدول العربية وأوروبا شهدت أسوأ تأثير في مجال التوظيف من ناحية نسبية. وأكبر الخسارات من ناحية الأرقام تتركز في دول آسيا والمحيط الهادئ وهي أكثر المناطق المأهولة بالسكان في العالم.

وأفاد تقرير منظمة العمل الدولية بأنه بصرف النظر عن مكان الإقامة في العالم وعن قطاع التوظيف، فإن الأزمة تلقي بآثار دراماتيكية على القوى العاملة في جميع أنحاء العالم. وأوضح أنه من المتوقع أن تؤدي أزمة وباء فيروس كورونا المستجد إلى إلغاء 6.7 بالمئة من إجمالي ساعات العمل في العالم في النصف الثاني من عام 2020، أي ما يعادل 195 مليون وظيفة بدوام كامل، من بينها 5 ملايين في الدول العربية.

وفقدت الولايات المتحدة 20.5 مليون وظيفة في أبريل الماضى، مع بلوغ معدل البطالة 14.7 بالمئة، فيما قال مسئولون أمريكيون إن بيانات الوظائف في مايو قد تكون أسوأ.

وقال غاي رايدر، مدير عام منظمة العمل الدولية، إنه في بداية العام وقبل أن يتفشّى كوفيد19 - في

العالم، هناك ١٩٠ مليون شخص إلتحقوا بصفوف البطالة.

السلع الأولية.. زيادة الطلب وتأثر الإمدادات

سلط البنك الدولى فى 23 أبريل الماضى، الضوء على نشرة آفاق أسواق السلع الأولية في إصدارها لشهر أبريل، والتى أشارت إلى أن الجائحة قد أثّرت على الطلب والمعروض من السلع الأولية. وتتجلّى تلك الآثار في صورة مباشرة بسبب الإغلاقات الرامية للحد من تفشي الفيروس، وتعطل سلاسل التوريد، وأيضا في صورة غير مباشرة، حيث تؤدى الاستجابة العالمية للجائحة إلى إبطاء وتيرة النمو، ومن المحتمل أن تفضي إلى أكبر كساد عالمي منذ عقود.

وذكرت النشرة إن التأثير الكامل للجائحة على أسواق السلع الأولية سيتوقف على مبلغ شدتها، وطول مدتها، وكيفية استجابة البلدان والمجتمع الدولي في مواجهتها. ومن المحتمل أن تؤدي الجائحة إلى تغيرات دائمة في الطلب والمعروض من السلع الأولية، ولاسيما لسلاسل التوريد التي تنقل تلك السلع من المنتجين إلى المستهلكين في أنحاء العالم:

الحاصلات الزراعية : وتعد أسعار الحاصلات الزراعية، أقل ارتباطا بالنمو الاقتصادي، وقد شهدت تراجعات طفيفة خلال الأشهر الأولى من العام، ماعدا المطاط الذي هبط هبوطا حادا، والأرز الذي ارتفعت أسعاره بسبب تدهور أحوال المحصول وبعض القيود التجارية. ومن المتوقع أن تبقى الأسعار العالمية للحاصلات الزراعية مستقرة بوجه عام في عام 2020، إذ إن مستويات الإنتاج ومخزونات معظم المواد الغذائية الرئيسية وصلت إلى مستويات قياسية مرتفعة.

وعلى الرغم من أن معظم أسواق السلع الغذائية، تشهد وفرة في إمدادات المعروض، لكن المخاوف بشأن الأمن الغذائي تزايدت، إذ أعلنت بلدان فرض قيود على التجارة تضمّنت حظر تصدير سلع مُعيّنة وانخرطت في ممارسات الشراء المفرط. وبالمثل، قد يتأثّر إنتاج السلع الزراعية، لاسيما في الموسم القادم من جراء تعطل حركة التبادل التجاري وتوزيع المستلزمات مثل الأسمدة والمبيدات والأيدي العاملة. وقد أثّر تعطيل لسلاسل التوريد بالفعل على صادرات المنتجات سريعة التلف مثل الزهور والفاكهة والخضراوات من بعض اقتصادات الأسواق الصاعدة والبلدان النامية (20).

ومع أن الأسواق تشهد وفرة في إمدادات المعروض، فإن القيود على الصادرات قد تضر الأمن الغذائي في البلدان المستوردة. وبوجه أعم، قد تؤدي تأثيرات جائحة فيروس كورونا على أسواق السلع الأولية إلى تغيرات أطول أمدا. ومن المحتمل أن ترتفع تكاليف النقل بسبب المتطلبات الإضافية لعبور الحدود. وستُؤثِّر زيادة تكاليف التجارة على وجه الخصوص على الزراعة والسلع الغذائية والمنسوجات. ومن المحتمل أن تؤثر قرارات تخزين سلع مُعيّنة على تدفق التجارة، وقد يكون لها تأثير على الأسعار

(٢٠) البنك الدولى - نشرة أفاق أسواق السلع الأولية لشهر أبريل.

العالمية[21] .

وستكون اقتصادات الأسواق الصاعدة والبلدان النامية التي تعتمد على السلع الأولية من بين أشد البلدان عرضةً للآثار الاقتصادية للجائحة. وعلاوةً على الخسائر الصحية والبشرية التي قد تتعرض لها هذه البلدان، فإن آثار الركود الاقتصادي العالمي، وتراجع الطلب على الصادرات، وتعطل سلاسل التوريد ستضر كلها باقتصادات هذه البلدان.

وقررت بعض الدول الشهر الماضى من بينها روسيا وكازخستان وفيتنام، تقييد أو تعليق تصدير المواد الغذائية تماماً تحسباً لارتفاع الطلب الداخلي عليها، في وقت ازداد فيه التهافت على شراء وتخزين السلع، وسط تخوف من استمرار حدة وأجل أزمة كورونا.

واتجهت روسيا، وهي أكبر دولة مصدرة للقمح في العالم، إلى تقييد صادراتها من منتجات الحبوب لحماية استهلاكها الذاتى. وأعلنت وزارة الزراعة الروسية فى شهر أبريل الماضى عن تقليل كمية القمح التى تصدرها إلى سبعة ملايين طن فقط فى الفترة بين شهري أبريل ويونيو من العام الجارى لضمان توافر إمدادات محلية كافية فى ظل جائحة كورونا، وهو ما أدى إلى ارتفاع أسعار صادرات القمح الروسى بسبب مخاوف بشأن الإمدادات.

وقالت منظمة الأغذية والزراعة التابعة للأمم المتحدة (فاو) يوم 7 مايو الجارى، إن أسعار الغذاء العالمية انخفضت بشدة لثالث شهر على التوالي فى أبريل، إذ تضررت بفعل الأثر الاقتصادى واللوجيستى لجائحة كورونا.

وانخفضت أسعار الزيوت النباتية ومنتجات الألبان واللحوم والسكر بشكل ملحوظ، وفقا لمؤشر فاو، الذى سجل انخفاضا طفيفا لأسعار الحبوب، إذ زادت أسعار القمح والأرز العالمية بوضوح، فيما تراجعت أسعار الذرة بشدة، مع تهاوى أسعار الحبوب الصلدة ومنها الذرة تأثرا بانخفاض الطلب على العلف الحيواني وإنتاج الوقود الحيوى.

ووفقا للمنظمة، فإن أسعار الأرز زادت 7.2 بالمئة مقارنة مع مارس لأسباب أهمها قيود مؤقتة على الصادرات فرضتها فيتنام قبل أن ترفعها لاحقا، بينما ارتفعت أسعار القمح 2.5 بالمئة في ظل تقارير أشارت إلى استيفاء روسيا حصتها من الصادرات سريعا.

كما أعلنت فاو أولى توقعاتها لإمدادات القمح العالمية والطلب عليه لموسم تسويق 2020-2021، إذ تتوقع أن يسجل الإنتاج العالمي 762.6 طن، وهو ما يتماشى على نطاق واسع مع المستوى المسجل فى 2019.

النفط: وكانت آثار الجائحة بالفعل بالغة الشدة، لاسيما على السلع الأولية المتصلة بقطاع النقل. فقد تراجعت أسعار النفط منذ يناير، ووصلت إلى مستوى تاريخي متدنٍ في أبريل وجرى تداول بعض

(٢١) البنك الدولى - المرجع السابق

الخامات القياسية عند مستويات سلبية. ويرجع هذا التراجع إلى هبوط حاد للطلب، وفاقمت منه درجة عدم اليقين التي تحيط بمستويات الإنتاج لدى كبار منتجي النفط.

وبسبب الجهود الرامية للحد من تفشي الجائحة والتي قيّدت معظم أنشطة السفر، من المتوقع أن يهبط الطلب على النفط على نحو لم يسبق له مثيل بمقدار 9.3 ملايين برميل يوميا هذا العام عن مستواه في 2019 الذي بلغ 100 مليون برميل يوميا. ومن المتوقع أن تبلغ أسعار النفط في المتوسط 35 دولارا للبرميل في عام 2020، وهو تعديل حاد بالخفض عن التنبؤات في أكتوبر الماضي، وتراجع نسبته 43 بالمئة عن المتوسط في 2019 الذي بلغ 61 دولارا للبرميل.

وستساعد الجهود التي بذلتها منظمة البلدان المصدرة للبترول أوبك ومنتجون آخرون في الآونة الأخيرة لخفض الإنتاج في مواجهة هبوط الطلب على تخفيف بعض الضغوط على أسواق النفط. بيد أنه على الأمد الأطول، ستخضع الترتيبات الحالية بالقدر الذي تدعم به الأسعار لنفس العوامل التي أدّت إلى انهيار ترتيبات سابقة لأوبك وتحالفات أخرى في أسواق السلع الأولية، وهي ظهور منتجين جدد وكذلك استخدام مصادر بديلة للطاقة والمكاسب الناجمة عن تحسين الكفاءة.

الغاز الطبيعي والفحم والكهرباء: توقع البنك الدولي أيضا، أن تنخفض أسعار الطاقة التي تشمل أيضا الغاز الطبيعي والفحم، بنسبة 40 بالمئة في المتوسط في عام 2020 عن مستوياتها في 2019، ولكن من المرتقب أن تشهد تعافيا ملموسا في العام القادم، مشيرا إلى أن أسعار الغاز الطبيعي شهدت انخفاضا كبيرا هذا العام، لكن أسعار الفحم كانت أقل تأثُرا، لأن الطلب على الكهرباء كان أقل تأثرا بالتدابير الرامية إلى الحد من تفشي الجائحة.

السلع الأولية الصناعية: وأضر توقف الأنشطة الاقتصادية بالسلع الأولية الصناعية مثل النحاس والزنك، ومن المتوقع بوجه عام أن تتراجع أسعار المعادن هذا العام. وسيُؤثِّر تراجع وتيرة النمو الاقتصادي في الصين التي تستأثر بنصف الطلب العالمي على المعادن على أسعار المعادن الصناعية.

المطاط الطبيعي والبلاتين: وانهارت أيضا أسعار المطاط الطبيعي والبلاتين اللذين يستخدمان على نطاق واسع في قطاع النقل.

الذهب: وارتفعت أسعار الذهب، مع بحث المشترين عن الأمان في خضم اضطرابات الأسواق المالية.

المحور الثالث: تغيير السياسات واستثمار الفرص البديلة

تفرض تداعيات أزمة كورونا على مصر إعادة النظر فى مجمل السياسات العامة، بالنظر إلى مجموعة من العوامل أهمها: أنه لا يمكن العودة إلى إقتصاد يقود قاطرة نموه قطاع المقاولات، بينما الطاقة الصناعية غير مستغلة والزراعة متراجعة والخدمات غير قادرة على المنافسة العالمية، فى وقت نستورد فيه 70 بالمئة من احتياجاتنا من الخارج، علاوة على أنه لا يمكن استدامة سياسة الإعتماد على السياحة وتحويلات المصريين بالخارج كمصدرين لموارد العملة الأجنبية، بالنظر إلى عدم قدرتهما على تجاوز الصدمات الخارجية. ويعزز من هذا الرأى التغيرات العالمية التى صاحبت انتشار جائحة كورونا، فى مقدمتها ارتفاع المخاطر التى تتهدد النظام الصحى، وتفاقم الوضع الإقتصادى بشكل ينذر باندلاع حرب تغير أسعار الغذاء، وتصاعد تأثيرات التحول الرقمى وتكنولوجيا المعلومات ونظم وأجهزة الاتصالات، سواء على صعيد التعليم وإنجاز الأعمال وإدارة العمل الحكومى وتنفيذ السياسات العامة أو على صعيد إعادة تشكيل طرق الانتاج وتقديم الخدمات وأساليب عمل قطاع المال والإستثمار والشركات وعمليات التجارة المحلية والدولية. كل العوامل السابقة تتطلب إعادة رسم خريطة جديدة للإنفاق العام والإستثمار، بالشكل الذى يمنح أولوية للقطاعات التى تعمل كمانع إقتصادى وإجتماعى فى مواجهة الأزمات والتغيرات المناخية، وعلى رأسها الإستثمار فى الصحة والتعليم والبنية التحتية ومكافحة الفقر، وتوطين الإستثمار فى التكنولوجيا الرقمية والذكاء الإصطناعى والزراعة والصناعة والطاقة المتجددة. وفى إطار رؤية حزب «العدل» التى تقاطعت خلال الفترة الأخيرة مع ما طرحه عدد من خبراء الإقتصاد البارزين، نقترح مجموعة من التوصيات، أهمها:

1- مراجعة أولويات الموازنة العامة، بهدف صياغة فلسفة ورؤية جديدة للإنفاق العام، تضطلع فيها الدولة بدور أكبر فى مجالات الصحة والتعليم ومكافحة الفقر والمساندة المجتمعية وتحسين الأجور، وتوطين الاستثمار فى التكنولوجيا والبنية التحتية دون مزاحمة القطاع الخاص والقطاع العائلى.

وفى هذا السياق يجب إعادة النظر إلى شبكات الرعايا الإجتماعية باعتبارها محورا رئيسيا من محاور السياسات الإقتصادية وليست مجرد دعما إجتماعيا، الأمر الذى يتطلب تحويل جزء من الإنفاق على المشروعات القومية نحو تحقيق أهداف «التنمية المستدامة» التى تبقى من أكثر الدروس المستفادة من أزمة كورونا، وهو ما يؤكد الحاجة إلى:

- «توطين التنمية» عبر الاستثمار فى المجتمع المحلى: دعم التعليم والصحة والبنية الأساسية بما فيها المواصلات العامة والصرف الصحى والتعامل البيئى مع المخلفات، وتوفير مقومات البنية التكنولوجية الأساسية.

- إعادة الاعتبار لأهمية الطب الوقائى ومساندته من خلال الإسراع بتنفيذ نظام التأمين الصحي الشامل، مع ضرورة ألا يقل دعم القطاع الصحى عن 1.5 بالمئة من الدخل القومى.

- التوسع فى بناء مساكن لائقة بالإيجار.

- تأسيس «نظم فعالة للمساندة الاجتماعية»، عبر تفعيل شبكات الضمان والإعانة ضد البطالة وعناصر شبكة التكافل الأخرى، مع ضرورة التوجه لتطبيق نظام للدخل الأساسى الشامل، وهو النظام المعمول به فى بعض الدول حيث يحصل الشخص بمجرد تخرجه على دخل أساسى أيا كانت قيمته لحين حصوله على فرصة عمل.

2- تعميق التصنيع المحلى عبر تصنيع السلع التى تستوردها مصر من الخارج لمعالجة الفجوة بين الاستيراد والانتاج ودفع الاقتصاد إلى الإنطلاق. والتوجه نحو توطين الصناعات الاستراتيجية وذات الأولوية للدولة وفى مقدمتها «المشروعات التكنولوجية» التى تستهدف رفع قدرات التصنيع وزيادة الصادرات.

3- رفع طاقة الإنتاج الزراعى عبر الإعتماد على أحدث نظم وتكنولوجيا الزراعة والرى، بهدف تحقيق الإكتفاء الذاتى من السلع الغذائية الإستراتيجية، وحماية الأمن الغذائى.

4- التوجه إلى مشروعات «المدن المستدامة»، وتوطين التنمية لا مركزيا بالشكل الذى يمكن كل قرية أو مدينة صغيرة من تلبية الحد الأدنى من الأمور الحياتية. وإعادة تقييم المحافظات حسب أنشطتها والتوسع فى إنشاء المناطق الصناعية الصغيرة لتوفير فرص العمل.

5- إعادة النظر فى سياسة جذب الإستثمار التى تعتمد على الحوافز التقليدية مثل الإعفاءات الضريبية والأراضى المجانية، والتوجه نحو سياسة جديدة تقوم على: تشريعات واضحة للإستثمار، وإعادة بناء بيروقراطية مرنة على أسس علمية، وبنية لوجستية وتكنولوجية متفوقة، وقوة عمل

ماهرة، وإعادة النظر فى دور الدولة فى النشاط الإقتصادى ووضع خط فاصل بين دور الدولة وبين دور القطاع الخاص، والتعامل مع الموازنة العامة للدولة ببعد إقتصادى تنموى يعيد رسم خريطة الإستثمار على أساس أولوية بعض القطاعات التى تستهدف تحقيق أهداف التنمية المستدامة، وذلك كوسيلة لمخاطبة المستثمرين.

وستشهد الفترة المقبلة منافسة كبيرة على جذب الإستثمارات المهاجرة، ومن المتوقع أن تخرج كثير من الصناعات من الصين، وهى فرصة لجذب شريحة من هذه الصناعات الوسيطة التى تخدم سلاسل التوريد العالمية إلى المنطقة الإقتصادية فى قناة السويس والتى تحظى بفرص كبيرة لجذب الاستثمارات المباشرة، نظرا لموقعها المتميز وقدرتها على إنشاء تجمعات صناعية ولوجيستية، مع ضرورة تعزيز التعاون والتكامل بين الحكومة والقطاع الخاص بغرض الإستثمار الأمثل لزيادة حجم وارداتنا لجذب استثمارات أجنبية فى سلاسل التوريد.

6- وضع استراتيجية قومية متكاملة للتحول الرقمى. ودعم قطاع التكنولوجيا باعتباره من القطاعات الواعدة التى تملك فرصا واسعة النطاق، وخاصة فى مشروعات الشمول المالى والربط الالكترونى وتسوية المدفوعات ونظم التمويل. وتعزيز عملية الشمول المالى باعتبارها واحدة من أكثر الخطوات أهمية للإصلاح الاقتصادى وتحسين مناخ الأعمال، مع التوجه نحو التحول النقدى باستبدال العملات الورقية بالعملة البلاستيكية.

7- إعادة بناء النظام الضريبى، بما يحقق العدالة الضريبية ويقضى على حالة التهرب والتسيب الضريبى، التى تحرم الدولة من موارد ضرورية لتمويل برامج الحماية الإجتماعية والبنية التحتية.

8- إنشاء قاعدة بيانات للقوى العاملة فى الداخل والخارج، تتضمن تخصصاتهم المهنية والعلمية وسجل خبراتهم وتوزيعهم الجغرافى، بما يخدم صناعة سياسات صحيحة للتعامل مع هذا الملف، وتحميهم من الصدمات الناتجة عن الأزمات أو تقلل من تأثيرها.

9- وضع سياسة واضحة لتنمية قطاع تحويلات المصريين بالخارج، تستهدف حمايته من التقلبات التى تتعرض لها منطقة الخليج، وإصلاح الخلل الناجم عن ارتفاع تكلفة التحويلات فى مصر عبر الإستفادة من التكنولوجيا المالية وتوسيع القنوات الإستثمارية للتحويلات على أن يتم استمرار وجود هذه الإحتياطات داخل النظام المصرفى.

10- إعادة النظر فى بعض القوانين لحماية الثروات الصناعية والعقارية والزراعية.

11- الحاجة إلى إقرار حزم مالية جديدة لتنشيط الإقتصاد على غرار حزمة الـ100 مليار جنيه التي خصصتها الحكومة لمواجهة الأزمة، للهروب من موجة الركود العنيفة التى تضرب الاقتصاد العالمى. ويمكن توفير الموارد اللازمة لإقرار أية حزم جديدة عبر طريقين: الاستفادة من تراجع سعر الفائدة،

والتفاوض على تجميد سداد الديون لمدة عام واحد[22] ، على أن يتم ضخ هذه الأموال فى مسارين، الأول- جيب المواطنين المتضررين من الأزمة مباشرة بغرض الحفاظ على معدلات الإستهلاك والقدرات الشرائية للمجتمع، والثانى- تخفيض البطالة والحفاظ على الوظائف عبر دعم المشروعات كثيفة العمالة وتحفيز أكبر لنمو قطاع المشروعات الصغيرة والمتوسطة والإستثمار فى المجالات الجديدة على مستوى جميع المحافظات.

12- الاستمرار في دعم القطاع السياحى للحفاظ على الإنجازات التى حققها قبل أزمة كورونا، سواء على صعيد ارتفاع الإنفاق السياحى أو الحفاظ علي العمالة، مع دعم السياحة الداخلية كونها تمثل فرصة جيدة فى ظل الأزمة الراهنة.

(٢٢) وزير المالية محمد معيط، أعلن أن الدولة بدأت التحرك بالفعل لدى المؤسسات الدولية بإسقاط بعض الديون أو الفوائد وتأجيل البعض الآخر حيث تقدمت الدولة بعدة طلبات من خلال مجموعات وتحركات جماعية منها الاتحاد الأفريقى، قائلا: «ووقعت مع ١٣ وزير مالية من الدول الأفريقية مذكرة بذلك لدى صندوق النقد الدولى ولدى البنك الدولى.